المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم علم الاجتماع السياسي و العلاقات الدولية

تخصص دراسات دبلوماسية

البعد الإنساني في الدبلوماسية الجزائرية

مذكرة مقدمة لاستكمال استحقاق نيل شهادة الماستر تخصص الدراسات الدبلوماسية

إعداد الطالب:

تقار خليل

لجنة أعضاء المناقشة:

الأستاذ سرير عبد الله	رئيسا
الأستاذة بلقرشي إيمان	مناقشا و مصححا
الدكتوراة فليسي نرجس	مشرفا و مقررا

السنة الجامعية 2016-2017

ENSSP

شكر و تقدير

أتوجه بالشكر و العرفان للأستاذة المشرفة الدكتورة فلبسي نرجس التي شرفني قبولها الإشراف على هذه الدراسة رغم انشغالاتها العديدة،إذ لم تبخل عليا بوقتها و نصائحها و توجهاتها القيمة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى أساتذتي أعضاء لجنة المناقشة،التي سألتزم بكل توجيهاتهم العلمية الموضوعية.

كما لا أنسى المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية التي سمحتني بتكوين على يد أساتذتها الذين

لكل من كان لي سند و ساهم في انجاز هذا العمل من مدير المدرسة إلى كافة الأساتذة و رؤساء الأقسام وكل الموظفين

مني إليكم فائق عبارات الاحترام و الشكر

خديجة

الاهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من علمني النجاح والصبر إلى من افتقده في مواجهة الصعاب أبي رحمه الله.

إلى من تتسابق الكلمات لتخرج معبرة عن مكنون ذاتها من علمتني وعانت الصعاب لأصل إلى ما أنا فيه

أمي قرة عيني.

إلى إخوتي الذين يضيئون لي الطريق ويساندوني ويتنازلون عن حقوقهم لإرضائي والعيش في هناء.

الى أصدقائي: سيدعلي، أمين ،فتحي ،رفيق محمد،يوسف و كَريم.

إلى زميلاتي الفضليات: فطيمة، صارة ،ايمان ،صراح،أميرة ،غالية و رفيعة.

الى كل من يعرف خليل و يحمل اسم تقار.

و لاأنسى طلبة المدرسة الوطنية للعلوم السياسية و بالخصوص فوج الدراسات الدبلوماسية.

تقار

الخطة:

مقدمة

الفصل الأول: *عموميات حول الدبلوماسية الجزائرية*

المبحث الأول: إطار مفاهيمي عام حول الدبلوماسية

المطلب الأول:نشأة و تطور الدبلوماسية

المطلب الثاني: مفهوم الدبلوماسية

المطلب الثالث: أنواع الدبلوماسية

المبحث الثاني:تاريخ الدبلوماسية الجزائرية

المطلب الأول: ميلاد الدبلوماسية الجزائرية

المطلب الثاني:إحياء الدبلوماسية الجزائرية مع زعماء الحركة الوطنية

المطلب الثالث:مفاوضات ايفيان و نتائجها

المبحث الثالث:أسس الدبلوماسية الجزائرية

المطلب الأول:مبادئ الدبلوماسية الجزائرية

المطلب الثاني: مميزات الدبلوماسية الجزائرية

المطلب الثالث:وسائل الدبلوماسية الجزائرية

الفصل الثاني: البعد الإنساني و الدبلوماسية الجزائرية

المبحث الأول: ماهية البعد الإنساني

المطلب الأول: تعريف البعد الإنساني

المطلب الثاني: أشكال البعد الإنساني و خصائصه

المطلب الثالث: المفاهيم ذات الصلة بالبعد الإنساني

المبحث الثاني: مظاهر البعد الإنساني للدبلوماسية الجزائرية

المطلب الأول: الجزائر و دعم حركات التحرر

المطلب الثاني:الجزائر والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر و الهلال الأحمر

المطلب الثالث:الجزائر و المفوضية السامة للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين:

المبحث الثالث: المساعدات الإنسانية الجزائرية داخل المنظمات الدولية الإقليمية

المطلب الأول: المساعدات الإنسانية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة

المطلب الثاني: المساعدات الإنسانية الجزائرية في جامعة الدول العربية

المطلب الثالث: المساعدات الإنسانية الجزائرية في الاتحاد الإفريقي

الفصل الثالث: تفعيل البعد الإنساني للدبلوماسية الجزائرية(نموذج دولة مالي)

المبحث الأول: انجازات الدبلوماسية الجزائرية

المطلب الأول: القانون الدولي الإنساني

المطلب الثاني:حقوق الإنسان

المطلب الثالث: تصدير السلام

المبحث الثاني: خلفيات الأزمة في المالي

المطلب الأول: طبيعة الأزمة في المالي

المطلب الثاني: أسباب مشكل الطوارق في المالي

المطلب الثالث:تداعيات أزمة شمال مالي على الجزائر

المبحث الثالث: الدبلوماسية الجزائرية اتجاه أزمة المالي

المطلب الأول: الوساطة الجزائرية في أزمة المالي

المطلب الثاني:المقاربة الإنسانية الجزائرية في مالي

المطلب الثالث: تقييم الدبلوماسية الجزائرية في شمال مالي

خاتمة

الملَخص

إن المتتبعين و الدارسين للدبلوماسية بصفة عامة و الدبلوماسية الجزائرية بصفة خاصة، سيتوصلون إلى أن البعد الإنساني للدبلوماسية الجزائرية منبثق من المسار التحرري و الثوري للجزائر المستعمرة من 1830 إلى غاية استقلالها سنة 1962، حين رسمت هذه الدولة الحديثة الاستقلال مجموعة من المبادئ لتعاملها مع العالم الخارجي. ركزت معظمها على التعاون و التضامن و مساندة الشعوب التي تعاني الاستعمار و الحروب عن طريق تشجيع الحوار القائم على احترام الفرد و حقوقه .

هذا ما فسر توجه الدبلوماسية الجزائرية اتجاه النزاع في شمال مالي حيث ركزت على الحوار السياسي و الوساطة كأداة سلمية لتجنب تأزم الوضع و تحوله إلى نزاع مسلح يتنافى مع حقوق و واجبات الإنسان مستندة في ذلك البعد الإنساني كآلية لتقليص عدد اللاجئين المتسربين لحدودها من خلال تقديم المساعدات الإنسانية اللازمة على المستوى الإفريقي و العربي و العالمي.

Le résumé

Les observateurs et les analystes de la diplomatie en général et de la diplomatie algérienne en particulier ,parviendront a fait que la dimension humaine de la diplomatie algérienne découle du parcours révolutionnaire algérien depuis 1830 jusqu'à son indépendance en 1962 ,ou cet état moderne a défini un ensemble de principes pour ses affaires étrangers .Dont l'accent a été mis sur la coopération et la solidarité ainsi que l assistance aux peuple qui souffrent et luttent contre le colonialisme en encourageant le dialogue basé sur le respect de l'individu et ses droits.

Cela explique l'orientation de la diplomatie algérienne dans le conflit du Mali ,ou elle c'est concentré sur le dialogue politique et une médiation pacifique afin d'éviter la détérioration de la situation et la transformation a un conflit armé incohérent avec les droit de l Homme ,en s'appuyant sur la dimension humaine comme un mécanisme dans le réduction de

nombre des refugiés et en ayant recours l'assistance et les aides humanitaires nécessaires sur le plan Africain ,Arabe et international .

مقدمة

مقدمة

لقد كان لسقوط جدار برلين و نهاية الحرب الباردة بين المعسكر الشرقي بزعامة الاتحاد السوفييتي و المعسكر الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، تأثيرا بالغا على حقل العلاقات الدولية. إذ طرأت تغيرات عميقة في المنظومة الفكرية،السياسية،الاقتصادية و الأيديولوجية، فانتقلنا من الخصوصية إلى العالمية ، من الاشتراكية إلى الرأسمالية و من الثنائية إلى الأحادية؛إضافة على ذلك تنوع و تعدد الفاعلين الدوليين نتيجة ظهور تكتلات و منظمات دولية .

تعتبر الدبلوماسية تلك الأداة التي تستعملها الدول و المنظمات الدواية في توجهاتها الخارجية على المستولى الدولي،الإقليمي و المحلي أي بكل بساطة على مستوى الساحة الدولية؛ إذ تعبر الدبلوماسية على أرقى مستويات التعاون،التفاهم و التواصل بين مختلف الوحدات السياسة و الاقتصادية في حالة السلم، بأقل درجة من الإضرار و الخسائر أثناء الحرب.

فكان لاستقلال الجزائر سنة و انضمامها إلى العديد من المنظمات الدولية و الإقليمية على غرار هيئة الأمم المتحدة سنة بعد معركة دبلوماسية ثورية و نضالية كبيرة، في تبني مواثيقها و الالتزام بها خاصة منها المتعلقة بالوسائل الدبلوماسية لفض النزاعات الدولية التي أصبحت فيما بعد مبدأ من مبادئ السياسة الخارجية الثابتة التي تحدد تعاملها مع العالم الخارجي.

و بمأنَ الفرد أصبح هو وحدة التحليل في العلاقات الدولية نظرا لما يملك من حقوق وواجبات تحميه من كافة الأضرار و التهديدات، هذا المستوى الجديد من التحليل حظي بأهمية من طرف جميع الدول؛ و نجد أن الجزائر من بين تلك الدول التي ترسم لسياستها الخارجية بعدا مختلفا في أبعاد أمنها القومي يتمثل في البعد الإنساني ،من خلال توظيف تاريخها الدبلوماسي الكفاحي و النضالي في هذا المجال. و يشار هنا إلى الاهتمام الدبلوماسي الإنساني المستمر و الكبير للجزائر من خلال لعبها دور الوسيط في كثير من النزاعات التي وقعت في منطقة الساحل الإفريقي من بينها أزمة شمال مالي أو أزمة الطوارق في شمال مالي.

الإشكالية:

و انطلاقا مما سبق تم صياغة الإشكالية البحثية الآتية:

إلى أي مدى ساهمت ديناميكية الدبلوماسية الجزائرية في حماية الأمن القومي الجزائري؟

و للإجابة عن الإشكالية نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

1. هل أثرت الدبلوماسية الثورية الجزائرية في تحديد مبادئ الدبلوماسية الجزائرية الحديثة؟
2. ما هي مكانة البعد الإنساني في الدبلوماسية الجزائرية؟
3. هل لتداعيات نزاع شمال مالي على الجزائر سببا في التدخل بآلية الوساطة لمعالجة مسألة اللاجئين؟

الفرضيات:

للإجابة عن التساؤلات الفرعية و المتعلقة بالموضوع نطرح الفرضيات التالية:

1. ترتبط اتفاقيات أيفيان بمبادئ و سمات الدبلوماسية الجزائرية.
2. البعد الإنساني في الدبلوماسية الجزائرية يمكن من نزع فتيل النزاع في مالي.
3. توجد علاقة تكاملية بين الدبلوماسية الجزائرية و أزمة الطوارق.

مجالات الدراسة:

الإطار المكاني: تعتبر الجزائر موضوع دراستنا،فمن خلال هذه الدراسة سنبرز دور الدبلوماسية الجزائرية باعتبارها دولة افريقية تسعى لتحقيق السلم و الأمن الإفريقي.

كما يعتبر النزاع في شمال مالي بين الحكومة المركزية لدولة المالي و الطوارق هو احد الملفات التي حضيت باهتمام الدبلوماسية الجزائرية من خلال توجهاتها و مقاربتها القائمة على البعد الإنساني في شمال مالي.

أسباب اختار موضوع البحث:

هناك عدة أسباب دفعت للبحث في موضوع البعد الإنساني في الدبلوماسية الجزائرية تتمثل في:

1. **الأسباب الذاتية**

- في كل الدراسات ذات الطابع الاجتماعي تدخل الأسباب الذاتية التي تؤثر على الباحث و الموضوع.
- يعتبر الموضوع موضوعًا لم يحظى بالعناية الكافية من قبل الدارسين و المحللين.
- فضول الباحث في معرفة التوجهات الخارجية للجزائر المرتكزة دوما على البعد الإنساني.
- اعتبار موضوع الدراسة ضمن تخصص الذي يدرس فيه الباحث.

2. **الأسباب الموضوعية**

- أهمية البعد الإنساني في الدبلوماسية الجزائرية.
- دور الجزائر الفعَال في نزاع شمال مالي.
- رغبة الباحث في تقديم أعمال مرجعية في ميدان الدراسات الدبلوماسية.
- كون منطقة شمال مالي عمق جغرافي يؤثر على الامن القومي الجزائري .

أهداف الدراسة

هناك مجموعة من الأهداف يمكن التوصل إليها من خلال هذا البحث:

- معرفة التطورات التي عرفتها الدبلوماسية بصفة عامة و الدبلوماسية الجزائرية بصفة عامة.
- توضيح مبادئ الدبلوماسية الثابتة بالرغم من تغير الحكام و الرؤساء.
- التعرف على البعد الإنساني و سبب تبنيه الجزائر في سياسيتها الخارجية.
- التعرف على أهم انجازات البعد الإنساني للجزائر.
- إبراز دور و مكانة الجزائر الأساسية في حل أزمة مالي.
- توضيح وساطة الجزائر في حل أزمة شمال مالي من بعدها الإنساني.

الإطار المنهجي

إن المواضيع في العلوم الاجتماعية و السياسية عي معقدة الأبعاد و المتغيرات إضافة إلى تعقيدها و تركيبها،فمن الصعب معالجتها من خلال منهج واحد لذا تم الاعتماد في هذه الدراسة على:

1. **المنهج التاريخي:** تم الاستعانة بالمنهج التاريخي باعتباره منهجا من مناهج البحث العلمي الذي يعمل على تحليل و تفسير الحوادث و التطورات التاريخية لأهم المحطات من اجل فهم الأحداث اللاحقة،إذ قمنا بتتبع التطور التاريخي للدبلوماسية و الدبلوماسية الجزائرية بالإضافة إلى الجانب الكرونولوجي للنزاع التارقي المالي.
2. **المنهج التحليل:** تم الاعتماد عليه في فهم الظواهر و الأحداث و ارتباطها ببعضها البعض،من اجل التوصل إلى فهم الظاهرة محل الدراسة مثل تحليل توجهات الدبلوماسية الجزائرية في بعدها الإنساني اتجاه أزمة شمال مالي.
3. **منهج دراسة حالة:** لقد تم الاعتماد على منهج دراسة الحالة باعتباره منهج وصفي بامتياز اذ يساهم في جمع المعلومات المفصلة عن الوضع القائم لطبيعة النزاع في المالي،باعتبار أن النزاع الطارقي المالي حالة من بين النزاعات التي تعاملت معه الجزائر من خلال وساطتها.

الدراسات السابقة

لا يمكن القيام بأي عمل أو بحث في العلوم الاجتماعية عامة و العلوم السياسة خاصة من العدم،إنما لابد من الاستناد دائما إلى قائمة أهم المراجع حول الموضوع،و هذا من اجل القيام بعمل أكاديمي ذو أسس علمية متينة و من اجل الوصول إلى هذه الغاية تمت الاستعانة بمجموعة من المراجع من ،مذكرات،مقالات بحثية نذكرها كما يلي:.

1. مذكرة الماجستير بعنوان"**الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي**" للطالب العايب سليم،سنة 2010-2011.حيث تطرقت الدراسة إلى نشاط الدبلوماسية الجزائرية الإقليمي أي مجال الدبلوماسية الجزائرية في إفريقيا، و عالجت هذه الدراسة أيضا التطور التاريخي للدبلوماسية الجزائرية و كذا المبادئ و السمات التي تتميز بها.
2. مذكرة ماجستير بعنوان"**التعددية الاثنية و الأمن المجتمعي دراسة حالة مالي**"للطالب ايدابير احمد،سنة 2011-2012،حيث تطرقت الدراسة إلى علاقة التعدد الإثني في إفريقيا بالأمن

المجتمعي مع دراسة ميدانية لدولة المالي مبينة أسباب،جذور النزاع الترقي المالي بالإضافة إلى تأثير هذا الأخير على دول الجوار مع ذكر وساطة الجزائر في محاولات التسوية.

تقسيم الدراسة:

حتى تبلغ الدراسة أهدافها و تأخذ مسارا علميا تم تقسيم البحث إلى مقدمة،و ثلاثة فصول و خاتمة خصصت فصولها على التوالي:

الفصل الأول: و هو الجانب النظري ليكون المرجعية العامة للموضوع من خلال تقريب المفاهيم و الإشارة إلى التطورات التي عرفتها الدبلوماسية بصفة عامة و الدبلوماسية الجزائرية بصفة خاصة. باعتبار أن الدبلوماسية الجزائرية عرفت تطورات كانت بدايتها مع الرواد الأوائل للمقاومة"الأمير عبد القادر" لتصل إلى ماهي عليه اليوم بمبادئ و سمات؛و كذلك الوسائل الدبلوماسية الجزائرية المتمثلة في الوساطة.

الفصل الثاني:هو دراسة نظرية أيضا حول البعد الإنساني من خلال تقريب المفاهيم ذات الصلة به مع الإشارة إلى مظاهر هذا البعد في الدبلوماسية الجزائرية.

الفصل الثالث: هو دراسة لنزاع مالي موضحا فيه انجازات الجزائر في بعدها الإنساني ، انتقالا لأسباب النزاع و جذوره ،وصولا إلى الوساطة الجزائرية من خلال التطرق إلى أهم المبادرات و الاتفاقيات التي توصلت إليها الدبلوماسية الجزائرية ابتداء من 1991.

الفصل الأول

يعتبر الجانب النظري من الأساسيات ذات الأهمية البالغة و الأساسية في كل بحث علمي و في كل المجالات،من منطلق انه لا يمكن دراسة أي موضوع دون تأطير و تأصيل نظري.

لذا تم تكريس هذا الفصل لضبط الإطار النظري و ألمفاهيمي للدبلوماسية بصفة عامة و الدبلوماسية الجزائرية بصفة خاصة،و المتكون من ثلاثة مباحث يحتوي كل واحد منه على ثلاثة مطالب.

المبحث الأول: إطار مفاهيمي عام حول الدبلوماسية

المطلب الأول:نشأة و تطور الدبلوماسية

تعود جذور الدبلوماسية إلى التاريخ البشري القديم حيث نشأة استجابة لضرورة تنظيم العلاقات بين القبائل و الشعوب،حين مارس المبعوث دورا أساسيا يعتبر في طليعة الأدوار السياسية الواضحة في المجتمعات الإنسانية.فمهمته كانت الوصول إلى التفاهم حول مختلف القضايا مثل: تقسيم المياه،تحديد مناطق الصيد لكل من الأطراف و إقامة التحالف ضد الأطراف الأخرى.

- ✓ **الدبلوماسية في العصور البدائية**

يقول نيومان[1] أن التاريخ يذكر آن القبائل البدائية و الجماعات البشرية الأولى قد عرفت الحرب و السلم و إجراء الصلح و مراسيم الاحتفالات الدينية ،السياسية و الاتصالات التجارية كما كانت لها مراسيم خاصة.فتطور العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع القبلي أدى إلى بروز بعض القواعد و الأغراض الدبلوماسية منها [2]:

- ✓ كانت البعثات الدبلوماسية تنشأ عن الإعلان عن تولي زعيم جديد للسلطة أو تتويج أحد الملوك.
- ✓ كانت ترسل بعثات بهدف الاتصال و التواصل من اجل الزواج و المصاهرة.
- ✓ كانت ترسل البعثات من اجل الدعوة إلى عقد اجتماعات التي تضم القبائل القريبة و البعيدة التي تهدف إلى البحث عن شؤون الصيد مثلا.
- ✓ كانت البعثات ترسل لتطوير العلاقات الودية و نبذ الحروب و الدعوة إلى المفاوضات و عقد الصلح.
- ✓ تقوم البعثات بإعلان الحروب و التهديد بها.
- ✓ كانت تشجع على قيام جماعات سياسية للتحالف كوسيلة لرعاية السلم.
- ✓ مبدأ تبادل الرسل و المبعوثين و منحهم الحصانات و الامتيازات.

---

[1] سعيد محمد أبو عباه،**كتاب الدبلوماسية تاريخها مؤسستها أنواعها قوانينها**،(دار شيماء للنشر و التوزيع،الطبعة الأولى،2000)،ص.18.

[2] المرجع نفسه ،ص.19.

- ✓ **الدبلوماسية في الحضارات القديمة:**

عرفت الممارسة الدبلوماسية و نظريتها تطورا لا بأس به في الحضارات القديمة و خاصة الحضارات الشرقية كا:"الحضارة الأشورية،الحضارة البابلية،الحضارة السومرية، الحضارة الفرعونية، و حتى الحضارة الصينية و الهندية"، و المتمثلة في الاتصالات بين هذه الشعوب و الإمبراطوريات إذ لم تكن مقتصرة على العلاقات الحربية كما كانت سابقا، بل اقتصرت على العلاقات السلمية التي كانت تتم عبر مبعوثين خاصين يقومون بمهمة الاتصال،التمثيل و التفاوض لإبرام الاتفاقيات أو إقامة التحالفات و كانت القواعد القائمة عليها تحظى نوعا من التطور لا يزال العمل به و هي[1]:

- ✓ تبادل الهدايا بين الملوك.
- ✓ الاعتماد على التمثيل المؤقت.
- ✓ أهمية المبعوث و الرسل و الاعتراف بمكانتهم في تحقيق أهداف السياسة الخارجية"معاهدة قادش"*.
- ✓ الزواج السياسي و هو التقارب بين الملوك عن طريق الزواج من اجل إقامة علاقات متطورة من أجل تفادي الحروب.
- ✓ إقرار قانون" مانو " في الحضارة الهندية و المتضمن لكيفية اختيار المبعوثين المتمتعون بمكانة طيبة و شرف رفيع و قدرة كبيرة على التمثيل.[2]
- ✓ المبعوثين الدبلوماسيين يتمتعون بالفضيلة و الخير و هذا في الحضارة الكونفوشوسية.[3]

---

[1] أبو عباه،**كتاب الدبلوماسية تاريخها مؤسستها أنواعها قوانينها** ،مرجع سابق،ص.28.

* **معاهدة قادش:** هي أول معاهدة سلام مكتوبة في تاريخ الإنسانية بين الفراعنة و الحيثيين سنة 1278 قبل الميلاد حيث تضمنت بنودا قانونية و عسكرية و دبلوماسية.

[2] أحمد صيام عزه،**تاريخ الفكر الاجتماعي**،(مصر،كلية الآداب،جامعة بنها،2012)،ص.28.

[3]: Yang Jiemian,**china's diplomacy theory and practice**,(new world Century , 2014) , p .57.

✓ **االدبلوماسية الأوربية:**

أ-عند الإغريق:

يرجع معظم المحللين و الدارسين بداية الدبلوماسية إلى الإغريق و العلاقات بين المدن الإغريقية التي كانت مستقلة عن بعضها البعض استقلالا تاما، و كانت المساواة مبدأ سائدا حيث كانت تتبادل تلك المدن ممثلين دبلوماسيين و تعقد فيما بينها اتفاقيات.ففي هذه المرحلة ظهرت أصول و قواعد التنظيم الدبلوماسي منها كيفية اختيار السفراء و إيفاد السفارات و تطوير مفهوم الحصانات و الدبلوماسية فالمبعوث[1]:

✓ لا يخضع للقانون و القضاء الداخلي للدولة الموفدة إليها.

✓ تكفل الدولة بمصاريف المبعوث أثناء القيام بمهامه.

و عرفت الدبلوماسية الإغريقية ثلاثة مراحل تتمثل فيما يلي:

أ-مرحلة المنادين: الدبلوماسي يستخدم كرسول لإعلان رغبة السيد أو الملك حول موضوع معين.

ب-مرحلة الخطباء: و هو مستوى أعلى من المنادي إذ يتم اختيار المبعوث من بين الخطباء و الفلاسفة و الحكماء[2].

ت-مرحلة الازدهار: تقوم على الاتصال و أسس ثابتة في مجال الحرب و السلم.

خصائص الدبلوماسية اليونانية:

- عدم وجود ممثلين دائمين.
- البعثة تتكون من أكثر من مبعوث.
- كان المبعوثين يحصلون على تصريحات بالسفر و الانتقال.
- للمبعوث حصانات و امتيازات على أساس ديني[1].

---

[1] حنان أخميس، **تاريخ الدبلوماسية**، نقلا عن:

http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/m_abhath-t-1.htm،بتاريخ:22-02-2016. على الساعة:12سا.

[2] Vessalloc, The **concular network of XVIII Century ,Proceedings of history week** ,(Malt,1996)P .51.

- يحرم على السفراء قبول الهدايا.
- الاعتماد على المهارة المبالغ فيها في المفاوضات.

ب- الدبلوماسية الرومانية

كان للحضارة الرومانية القانونية اثر في إرساء بعض القواعد الدبلوماسية في إطار قانون الشعوب الذي كان ينظم العلاقات بين الرومان و الشعوب الأخرى, و من خصائص الدبلوماسية الرومانية ما يلي:

- كان اهتمام الرومان مرتكز على الشكل قبل المضمون.
- كان مجلس الشيوخ هو الذي يدير قضايا السياسة الخارجية ثم انتقل إلى الأباطرة.
- كانت البعثة بمثابة لجنة تمثل مجلس الشيوخ [2]و تتكون من شخصين أو عشرة أشخاص.
- مهام مجلس الشيوخ استقبال الأجانب[3].
- تقديو المبعوث تقريرا مفصلا حول مهمته و يصوت عليه مجلس الشيوخ بالموافقة أو بالرفض.
- للمبعوث الدبلوماسي حصانة حتى وقت الحرب.

✓ **الدبلوماسية في العصر الحديث:**

كانت بدايتها في مطلع القرن الخامس عشر في ايطاليا و لا سيما في مدينة البندقية و التي امتدت لاحقا في كل الدول الايطالية "جنوة،ميلانو،فلورنس"، إذ تم إنشاء أول سفارة في انجلترا و ألمانيا و فرنسا عام 1513.فكانت البندقية ترسل سفرائها إلى الجمهوريات الأخرى بغرض الإقامة فيها لفترات تتراوح ما بين 3اشهر إلى 4 أشهر.

---

[1] Yong Eillen, The **developement of the Law of diplomatic relations**,(London ,british yearbook,1966)p.141.

[2] philpson Colman ,**The international Law and customers of ancient Greece and Rome**,(London, vol1 ,1911)p.269.

[3] فرحات بن صاف،**العلاقات القنصلية**،(الجزائر،كلية الحقوق، جامعة قسنطينة1،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق،2013-2014)،ص.10.

*1455 أول بعثة دائمة في التاريخ الدبلوماسي بين البندقية و انجلترا لمراقبة مستوى تطور التجارة بين الدولتين.

يعود تاريخ أول بعثة دبلوماسية دائمة في التاريخ الدبلوماسية لسنة 1455* حين كان هدفها تجاري محض تقوم بمراقبة تطور حجم التجارة في هذه الدول، ومن هنا بدا التمثيل الدائم في الانتشار داخل اروبا خاصة بعدما أنشأت ايطاليا سفارات دائمة في كل من لندن و باريس.

الدبلوماسية الفرنسية:

يعتبر الفرنسيون من الباحثين في الممارسة في الدبلوماسية خاصة في فترة ريشيليو*، فالفرنسيون هم من ابتكروا قاعدة الموافقة المسبقة من قبل الدولة المستقبلة أي قبل تعيين المبعوث بصفة رسمية، و العمل على ربط النظام السياسي الفرنسي المالكي للويس الرابع عشر بالشؤون الاقتصادية ،ثم ابتكار جهاز للخدمات القنصلية أوائل القرن السابع عشر[1] و هو بمثابة وزارة الشؤون الخارجية. فدبلوماسية العصر الحديث فشأنها شأن أي شيء آخر في هذا العالم فقد تأثرت بالتطورات والتغيرات الكثيرة التي شهدها العالم، فقد تأثرت بالتطورات الصناعية والاختراعات العلمية وتطور وسائل الاتصال والمواصلات وانتشار ظاهرة العولمة ودور الدبلوماسية في هذا العالم الذي أصبح قرية صغيرة بالإضافة إلى وقوع الأحداث العالمية الشاملة كالحرب العالمية الأولى والثانية وما صاحبها من عقد المؤتمرات وإجراء المفاوضات وتوقيع المعاهدات والاتفاقيات كل ذلك أدى إلى تطور مفهوم الدبلوماسية واتساع آفاقها وبروز أهميتها أكثر مما مضى من الأوقات فأخذت أشكالاً متعددة ومتطورة ابتدأت بالدبلوماسية الثنائية والدبلوماسية المتعددة الأطراف مرورا بالدبلوماسية الجماعية والوقائية والشعبية وانتهاءً بدبلوماسية المؤتمرات والاجتماعات الدولية.

وجاء مؤتمر "وست فاليا" عام 1648 ليرسخ مفهوم التمثيل الدائم للبعثات الدبلوماسية ويعمل على استقرار هذا النظام وذلك ترسيخاً للأمن والسلم والاستقرار في أوروبا خاصة وفي العالم عامة. وذلك لما للمبعوث الدبلوماسي من أهمية ودور في المحافظة على العلاقات بين الدول و تمثيلها على أحسن وجه .

ولكن بقيت الدبلوماسية بحاجة إلى تطوير في جوانبها كافة من حيث واجبات المبعوث وحدوده التي يجب أن لا يتجاوزها في الدولة المضيفة والأساليب التي يجب عليه إتباعها وما هي حصاناته

---

* ريشوليو :هو رجل سياسي و ديني و دولة فرنسي،كان وزير لويس الرابع عشر أصبح كاردينال سنة 1612 ثم سيد الوزراء لدى الملك سنة 1622.

[1] أبو عباه،**كتاب الدبلوماسية تاريخها مؤسستها أنواعها قوانينها**،مرجع سابق ،ص.48.

وامتيازاته والإجراءات العقابية التي قد يتعرض لها فيما لو انتهك قانون الدولة المضيفة أو اطلع على أسرارها وخصوصياتها.

كل هذه الأمور كانت لم تتبلور بعد إلى أن عقد مؤتمر فينا عام 1815 والذي كان له الدور الأكبر في توضيح الكثير من الأمور التي تتعلق بالعمل الدبلوماسي والتي كان من أهمها: درجات المبعوثين وأقدمياتهم وفئاتهم والتي كانت موضع خلاف بين كثير من البعثات الدبلوماسية والتي كانت سبباً رئيساً في قيام الحروب والنزاعات بين الدول بسبب هذا النوع من الخلاف. لذا جاء هذا المؤتمر ووضع النقاط على الحروف لكثير من المواضيع الهامة في مجال العمل الدبلوماسي.

المطلب الثاني: مفهوم الدبلوماسية

الدبلوماسية لفظ أو مصطلح مشتق من اليونانية "دبلوما" و معناها الوثيقة أو الشهادة الرسمية التي تطوى على نفسها و التي كانت تصدر عن الشخص الذي بيده السلطة ، و تخول لحاملها امتيازات خاصة كما تضمن صفة المبعوث و المهمة الوفد بها[1]،فانتقل مصطلح الدبلوماسية من اليونانية إلى اللاتينية ثم إلى مختلف اللغات الأوروبية لتصل للغة العربية.

لقد تعددت تعاريف الدبلوماسية من ظهورها إلى يوما هذا إذ عمل الدارسون و المفكرون على وضع تعاريف خاصة بها:

1. الدبلوماسية علم يحتوي على نظريات، تفسيرات و اجتهادات.
2. الدبلوماسية فن فالممثل الدبلوماسي وجب عليه امتلاك بعض المهارات و الصفات و الكفاءات حتى يتسنى له القيام بمهامه على أحسن وجه.
3. الدبلوماسية كمهنة تقتضي ممارسة التمثيل الخارجي بواسطة هيئة من الممثلين يحملون اسم السلك الدبلوماسي حسب اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لسنة 1961[2] .
4. عرفها الهنود:"القدرة على إثارة الحرب و تأكيد السلام بين الدول"[3].

---

[1] علاء أبو عامر،**الوظيفة الدبلوماسية،نشأتها قواعدها و قوانينها**،(عمان،دار الشروق،2001)،ص.24.

[2] **المادة الأولى من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لسنة 1961.**

[3] محمد زكي فاضل،**الدبلوماسية في النظرية و التطبيق**،(جامعة بغداد،الطبعة04،1975)،ص.15.

5. تعريف ارنست ساتو:"هي استعمال الذكاء و الكياسة في إدارة العلاقات الرسمية بين حكومات دول مستقلة"[1].
6. تعريف هارولد نيكلسون:"هي توجيه للعلاقات الدولية عن طريق المفاوضات و الأسلوب الذي يدي السفراء و المبعوثين هذه العلاقة"[2].
7. تعريف د.سموحي فوق العادة:"هي مجموعة القواعد و الأعراف و المبادئ الدولية التي تهتم بتنظيم العلاقات بين الدول و المنظمات الدولية،والأصول الواجب إتباعها في تطبيق أحكام القانون الدولي،و التوفيق بين مصالح الدول المتباينة، و فن إجراء المفاوضات و الاجتماعات و المؤتمرات الدولية و عقد الاتفاقيات و المعاهدات"[3].
8. تعريف فيليب كايبه:" هي الوسيلة التي يتبعها احد أشخاص القانون الدولي لتسيير الشؤون الخارجية بالوسائل السلمية و خاصة بطريقة التفاوض"[4].
9. تعريف حديث:"هي مجموعة المفاهيم و القواعد و الإجراءات و المراسيم و المؤسسات و الأعراف الدولية،التي تنظم العلاقات بين الدول و المنظمات الدولية و الممثلين الدبلوماسيين،بهدف خدمة المصالح العليا و السياسية للدول و للتوفيق بيم مصالح الدول بواسطة الاتصال و التبادل و إجراء المفاوضات السياسية،و عقد الاتفاقيات و المعاهدات الدولية ".[5]

---

[1] **الموسوعة السياسية**، نقلا عن:political-encyclopedia.Org ، بتاريخ 21-02-2017،على الساعة:15سا.

[2] **الموسوعة السياسية**، المرجع نفسه.

[3] د. سموحي فوق العادة، **الدبلوماسية الحديثة**،(بيروت،دار اليقظة العربية،1973)،ص.57.

[4] وليد خالد الربيع، **الحصانات و الامتيازات الدبلوماسية في الفقه الإسلامي و القانون الدولي**،(مجلة الفقه و القانون،2013)،ص.07.

[5] عبد الوهاب الكيالي ،**موسوعة سياسية**،(بيروت:المؤسسة العربية للدراسات و النشر،ج2،1991)،ص.658.

و من خلال ما سبق يمكن القول أن الدبلوماسية:"كل القواعد و الإجراءات و الوسائل السلمية التي تستعمل كآلية من آليات تنفيذ السياسة الخارجية من اجل إحلال السلم و تجنب الحرب".

يتضح من خلال التعاريف المقدمة أعلاه وظائف الدبلوماسية و مهامها نذكرها كمايلي:

- ✓ هي الأداة الأولى و الأساسية لتنفيذ السياسة الخارجية.
- ✓ تستخدمها الدول بعد استقلالها وتحقيقها للسيادة الوطنية لإثبات الذات في المجتمع الدولي حيث يتم ممارسة الدبلوماسية بمظاهرها كافة كالتمثيل الدبلوماسي والإعلام والتفاوض وعقد المعاهدات.
- ✓ الدبلوماسية هي الأداة الأولى لممارسة التفاوض والتمثيل تستخدم لتقريب وجهات النظر والتوفيق بين مصلحة الدولة والدول الأخرى.
- ✓ الوسيلة الأولى للدول لتسهيل قيام علاقات ودية وسلمية بينها .

المطلب الثالث: أنواع الدبلوماسية

أولا: الدبلوماسية الرسمية

و تعرف كذلك بدبلوماسية المسار الأول و هذا حسب جيمس هيفرمانز James » « hervermans و تعرف على أنها تلك الدبلوماسية التي يمارسها الملوك و رؤساء الدول و الحكومات،عبر بعثاتهم الدبلوماسية و مبعوثيهم الرسميين و الدائمين [1].كذلك هي دبلوماسية الإشارات و الرسائل المشفرة التي ترسل من وزارات الخارجية إلى القناصل و السفارات و العكس[2]. معناه هي أسلوب عمل الدولة من خلال عملية الاتصال المباشر لحكومات و مراكز اتخاذ قرار الدول الموفد لديها. و تتمثل العلاقات الدبلوماسية التقليدية التي نصت عليها اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لسنة 1961 و التي تأخذ شكل العلاقات الثنائية أو المتعددة الأطراف على غرار دبلوماسية القمة،الدبلوماسية العامة،دبلوماسية الأزمات و غيرها .

---

[1] منيرة بودردارين،**دور الدبلوماسية غير الرسمية في تنفيذ السياسة الخارجية:دراسة حالة الو.م.أ**،(الجزائر،كلية الحقوق و العلوم السياسية،جامعة قسنطينة،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،تخصص: ديمقراطية و الحكم الراشد،2008-2009)،ص.34.

[2] المرجع نفسه،ص.34.

دبلوماسية المسار الأول توحي لاختلاف الأدوار التي تقوم بها الدول و الوسائل المتبعة لتنفيذ الدبلوماسية و هذا من خلال المساعي الحميدة،الوساطة،بعثات تقصي الحقائق مع فرض عقوبات دبلوماسية تصل إلى قطع العلاقات الدبلوماسية... و غيرها.

ثانيا:الدبلوماسية غير الرسمية

هي الدبلوماسية التي تقوم بها الفواعل غير الرسمية[1]"المنظمات غير الحكومية،الجامعات،الإعلام،هيئات المجتمع المدني،جماعات الضغط..." الذين يتمتعون بدرجة معينة من التخصص في مختلف المجالات كحقوق الإنسان، البيئة، و يسعون إلى حفظ السلم و الأمن من خلال تشجيع التعاون و تنسيق الاتصال داخل هذه الفواعل. فلا تمارس من قبل الدبلوماسيون أو رؤساء الدول.

دبلوماسية المسار الثاني هي الدبلوماسية التي تنفذها جمعيات المجتمع المدني في المجال البيئي مثلا إذ تعمل جاهدة لحماية البيئة و هذا بالتنسيق مع جمعيات أخرى في نفس المجال.

يشير جون ماكدونلد « John M » بأنها دبلوماسية المسار الثاني و القادرة على الكشف عن الحاجات الانسانية الأساسية ،و أن السماح للاتصال المباشر بين الدول يمكن من وقف عملية تحقير الإنسان لأخيه الإنسان و بناء العلاقات بين الجماعات الدولية [2].

من هنا يمكن استخلاص العناصر الأساسية التي تحدد طبيعة الدبلوماسية غير الرسمية و هي[3]:

- الدبلوماسية غير الرسمية محورها العمل غير الحكومي الذي يسعى إلى تسوية الشؤون الداخلية و الخارجية.
- الدبلوماسية غير الرسمية تعكس مستوى المشاركة الشخصية للمواطنين من خلال المنظمات المنظمات الطوعية.

---

[1] Jeffrey Mapendere ,**Track one and half diplomacy and the complementairty of tracks**,(culture of peace,1981) ,p .68.

[2] محمد عبد الغفار،**فض النزاعات في الفكر و الممارسة الغربية: الدبلوماسية الوقائية و صنع السلام لنظم الوقائية الحكومية و غير حكومية**،(الجزائر،دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع،2004)،ص.292.

[3] منيرة بودرداربن،**دور الدبلوماسية غير الرسمية في تنفيذ السياسة الخارجية:دراسة حالة الو.م.أ**،م،مرجع سابق الذكر،ص.45.

- الدبلوماسية غير الرسمية عي الداعمة الأنشطة السلام و التعاون الدولي عن طريق القنوات غير الرسمية.
- الدبلوماسية غير الرسمية تقوم على الاتصال غير المباشر الهادف لإحلال السلام و الأمن.

المبحث الثاني:نشأة الدبلوماسية الجزائرية

المطلب الأول: تطور الدبلوماسية الجزائرية

كانت الدبلوماسية قائمة على أساس التفاهم بين سكان المغرب الأوسط خصوصا مجلس أعيان مدينة الجزائر و الإخوة أبناء يعقوب "عروج و خير الدين" من احل التصدي لمخططات ملوك أروبا،ففي هذه الفترة استعملت كلمة دبلوماسية عوضا عن السياسة الخارجية لاعتقاد أن النشاط الدبلوماسي لم يصل إلى مستوى لإطلاق كلمة السياسة الخارجية ،لانعدام شروط و مقومات تفسر النشاط الخارجي خاصة مع الدول الأوربية[1]. و حين أصبحت الجزائر دولة سيدة في منطقة البحر الأبيض المتوسط عرفت نشاطا دبلوماسيا مميزا خاصة مع أمريكا، و بعض الدول الأوربية نذكر على سيبل الحصر"فرنسا،بريطانيا، اسبانيا،هولندا و الدانمرك".تمثل في[2]:

- التبادل الدبلوماسي بين الجزائر و فرنسا سنة 1535.
- استغاثة "هنري الرابع" سنة 1595 بالجزائر لمساعدة فرنسا لتحرير مرسيليا من أيدي الأسبان.
- عقد الجزائر معاهدات من بريطانيا و هولندا في فيفري 1792.
- إقامة علاقات دبلوماسية و تجارية مع أمريكا.

➢ **الدبلوماسية الجزائرية مع الرواد الأوائل للمقاومة**

و هي الدبلوماسية التي عرفتها الجزائر سنة 1830 إبان الغزو الفرنسي، حين حاول الشعب الجزائري التصدي لهذا الغزو بكل ما يملكه من وسائل و آليات عسكرية و دبلوماسية.

فبعد مبايعة الأمير عبد القادر من طرف السكان أدرك بأهمية نسج و إقامة علاقات دبلوماسية مع السلطان المغربي، نظرا لما تكتسيه المملكة المغربية من أهمية في تمويل جيش الأمير عبد القادر

---

1 جمال قنان،**قضايا و دراسات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر** ،(الجزائر،المؤسسة الوطنية للاتصال و النشر،1994)،ص.ص.43.44.

2 على أجقو،**المغرب الأوسط من مجتمع القبيلة إلى مجتمع الدولة الأمة**،(الجزائر،شركة باتيت،2002)،ص.24.

المحاصر من طرف الفرنسيين[1].إضافة الى توقيع معاهدة "دي ميشال" سنة 1834 الذي ترتب عليها اعتراف فرنسا بدولته.

و حقق الأمير عبد القادر انتصارات دبلوماسية من خلال:

- ربط علاقاته مع باي تونس "احمد".
- اعتراف المغرب الأقصى بدولته.
- تأسيس علاقات تجارية مع بريطانيا لإيجاد نوع من التوازن بينها و بين فرنسا سنة 1835.
- تأسيس معاهدة التافنه 30 ماي 1837[2].

كما اتضح العمل الدبلوماسي لأحمد باي باتصاله مع زعماء عصره بهدف إبعاد جيشها الإحتلالي من الجزائر،و تعزيز علاقاته مع الباب العالي باعتباره الطرف الوحيد المعارض للاحتلال الجزائري.

انتهج احمد باي خطة دبلوماسية مفادها استغلال التنافس الشديد بين الدول الأوربية و خاصة بيم فرنسا و بريطانيا ، من خلال توجيه نشاطه في مراسلة السلطات البريطانية قصد كسب دعمهم مقابل الحصول على امتيازات اقتصادية[3].

و في نقس السياق كان حمدان خوجة مستشار الدَاي حسين قبل الاحتلال الفرنسي و عند الاحتلال كان ضمن فريق المفاوض على شروط السلم مع الفرنسيين كونه شخصية اشتهرت بالعلم و السلطة من خلال تعليمه و من تجواله عبر مختلف الأقطار المحيطة بالبحر الأبيض المتوسط[4].

---

1 إسماعيل العربي،**العلاقات الدبلوماسية الجزائرية في عهد الأمير عبد القادر**،(الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية،1982)،ص.221.

2 كمال بيرم،**الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية في الحضنة الغربية فترة الاحتلال الفرنسي 1830-1954**،(الجزائر،كلية الآداب و العلوم الاجتماعية،جامعة منتوري قسنطينة،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص: التاريخ الحديث و المعاصر،2010-2011)،ص،23.

3 وحدة البحوث و التوثيق، **تطور الدبلوماسية الجزائرية 1830-1962**،(الجزائر،منشورات المركز الوطني) ، ص .70.

4 سليم العايب،**الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي**،(الجزائر،كلية الحقوق،جامعة الحاج لخضر-باتنة،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية،2010-2011)،ص.42.

المطلب الثاني:إحياء الدبلوماسية الجزائرية مع زعماء الحركة الوطنية

بعد فشل حركة الشباب الجزائريين في مشروعها بعد إصلاحات 1919 و إبعاد الأمير خالد عن الجزائر ،ظهرت ثلاثة تيارات سياسية على الساحة الجزائرية: التيار الديني،التيار الاندماجي و التيار التحرري، التي تارة ما كانت متحالفة و تارة متنافسة ،مع العلم أن هذه التيارات قامت بنشاطات عديدة على المستوى الخارجي بغرض ممارسة ضغوطات على الحكومة الفرنسية.

1-التيار الاندماجي: الذي تزعمه فرحات عباس الذي كان مناضلا في حركة المنتخبين الجزائريين، كان مشروع هذا التيار تحقيق المساواة بين المسلمين الجزائريين و المعمرين الأوربيين في الحقوق و الواجبات كالحق في التعليم ،إلغاء القوانين الاستثنائية التي طبقت على الجزائريين و المساواة في المثيل سواء على المستوى المحلي أو في البرلمان الفرنسي و مجلس الشيوخ[1]،ولهذا كان ينادي باندماج الجزائر لفرنسا مع منع الجنسية الفرنسية لكل الجزائريين دون التخلي عن الهوية العربية و الإسلامية.

كما تم تحرير وثيقة عرفت" بيان الشعب الجزائري" التي تضمنت مشروعات إصلاحية سياسية و اقتصادية من بينها إنشاء دولة جزائرية بدستورها الخاص، و هذا ما رفضه الجنرال ديغول و كاتروا.هنا قرر فرحات عباس التحالف مع مصالي الحاج و البشير الإبراهيمي [2] من اجل تحريك الجماهير و الضغط على المسؤولين الفرنسيين المتواجدون في باريس و الأوربيين في الجزائر.أين تم إصدار في 14-03-1944 وثيقة"أصدقاء البيان و الحرية" المتضمنة لتأسيس دولة جزائرية مستقلة لها دستورها الخاص تكون في اتحاد فيدرالي في فرنسا إذ استطاع الحزب المشاركة في الانتخابات بالقائمة و الحصول على نتائج ايجابية.

---

1 إبراهيم ناهد الدسوقي،**دراسات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر الحركة الوطنية في فترة ما بين الحربين 1918-1939**،(الإسكندرية،منشأة المعارف،2001)،ص.145.

2 جمال قنان،**قضايا و دراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**،(الجزائر،المؤسسة الوطنية،1994)،ص.ص. 379. 402.

2-التيار الديني: في إطار حركة النهضة الكبرى و حركات التحرر الذي عرفها العالم العربي و الإسلامي،ظهرت سنة 1930 جمعية علماء المسلمين التي مهدت لنهضة وطنية إسلامية و عدم ذوبان الشخصية الجزائرية في الحضارة الأوربية[1] و التي كانت تتنافى مع مبدأ الانسجام مع المجتمع الفرنسي ،قامت هذه الجمعية باتصالات ثقافية و سياسية مع الدول العربية و الإسلامية إذ انتقل كل من البشير الإبراهيمي و الورتيلاني إلى العراق قبل انعقاد الجمعية العتمة للأمم المتحدة[2] بتقديم بيانا للسيد محمد الفاضل الجمالي* مبينا فيه حالة الجزائر و الجزائريين،كما أكد بإلتزمات جامعة الدول العربية باعتبار الجزائر بلدا عربيا .

3-التيار التحرري:بعد أن قررت لجنة المستعمرات في الحزب الشيوعي الفرنسي السماح للمناضلين من المغرب العربي أن يؤسسوا أحزابا خاصة بهم،تم إنشاء حزب نجم شمال إفريقيا سنة 1926 بباريس،برئاسة الشاذلي خير الدين و مصالي الحاج أمينا عام ، و اعتبر نجم شمال إفريقيا أول حركة سياسية منظمة تنظيما حزبيا عصريا[3]،ولما طرد الشاذلي من فرنسا سنة 1927،أصبح الحزب جزائريا تحت قيادة مصالي الحاج و يناضل من اجل استعادة الأراضي المغتصبة و العمل من اجل حصول الجزائر علة استقلالها التام مع إنشاء جيش وطني جزائري و انتخاب برلمان جزائري عن طريق الاقتراع العام[4].

---

1 محمد بهي الدين سالم،**ابن باديس فارس الإصلاح و التنوير** ،(القاهرة،دار الشروق،1999)،ص.ص.31.33.

2 يوسف مناصرية،**الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين العالميتين1919-1939**،(الجزائر،المؤسسة الوطنية للكتاب،1988)،ص،27.

* رئيس الوزراء العراقي الأسبق و رئيس مجلس النواب في العهد الملكي من مواليد بغداد الكاظمية سنة 1903 توفي في تونس سنة 1997، حكم عليه بالإعدام أفرج عنه بعد فترة بوساطة ملك المغرب..

3 أبو قاسم سعد الله،**أبحاث و أراء في تاريخ الجزائر**،(الجزائر،عالم المعرفة للنشر،2009)،ص.15.

4 عبد الكريم بوالصفاف،**جمعية علماء المسلمين الجزائريين و علاقاتها بالحركات الأخرى 1937-1945:دراسة تاريخية و إيديولوجية مقارنة**،(الجزائر،المؤسسة الوطنية للاتصال و النشر،1996)،ص.277.

و حقق مصالي الحاج العديد من الانجازات الدبلوماسية تمثلث في [1]:

- ✓ مشاركته في مؤتمر الشعوب المستعمرة ببروكسيل من 10-14 فيفري سنة 1927.
- ✓ تكثيف الاتصالات مع زعيم الحركة الإسلامية في أرويا نتج عنه تعينه كعضو في لجنة المؤتمر الإسلامي.
- ✓ مذكرته إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها المنعقدة في ديسمبر 1948 و هي عبارة عن تقرير شامل يحمل عنوان"تقرير 108 سنة من الاستعمار".
- ✓ إرسال لائحة إلى لقاء"مؤتمر ضد الامبريالية" المنعقد بلندن 1949 و مقتضاها الدفاع عن قضية عادلة مع وصف مأساة الجزائريين في استرجاع سيادتهم الوطنية.

المطلب الثالث:مفاوضات ايفيان و نتائجها

لم تكن اتفاقية ايفيان تهدف فقط إلى وضع حد للحرب الجزائرية الفرنسية التي دامت 130سنة، بل كان هدفها الرئيسي و الأساسي بالنسبة لفرنسا إبقاء الجزائر أرضا فرنسية اقتصاديا و ثقافيا ر غم زوال التواجد السياسي منها.كما مرت المفاوضات بعدة مراحل أطال أمدها بسبب عدم جدية فرنسا التي كانت تسعى إلى إضعاف الثورة، لكن تمسك الشعب الجزائري بثورته هو الذي أرغم المستعمر الفرنسي للدخول في تفاوض على أساس استقلال الجزائر التي طالبت به منذ 1954،عرفت المفاوضات عدة تطورات نذكرها كما يلي:

1. **اللقاء السرية:**تعود إلى 12 أفريل 1956 بين جبهة التحرير الوطني"محمد خيضر"و السلطات الاستعمارية"بيقارا اوغروس "، ثم تلاه لقاء بلغراد في 21جويلية 1656 بين محمد يزيد ممثل جبهة التحرير الوطني و بيير كومين ممثل الحكومة الفرنسية، ليأتي لاحقا اتصال جديد في مدينة روما يوم 2-3 سبتمبر سنة 1956 بين مجمد يزيد،محمد خيضر،عبد الرحمان كيوان و بيير كومين و هيريو لكن هذه اللقاءات لم تتم بسبب حادثة اختطاف الطائرة في 22-10-1956[2].و تعتبر هذه اللقاءات أول محاولات التفاوض بين المستعمر الفرنسي و جبهة التحرير الوطني.

---

1 **ملف الدبلوماسية الجزائرية عبر التاريخ المعاصر 1830-1962**، (مجلة الجيش، العدد، 531)، ص.ص.59.60.

2 بن يوسف بن خدة، ترجمة لحسن زغدار و محل العين جبائلي،**اتفاقيات ايفيان-نهاية حرب التحرير في الجزائر**، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،1987)،ص.15.

و هي أول عملية اختطاف في العالم كان مثنها الأعضاء الخمسة لجبهة التحرير الوطني و هم:"محمد بوضياف،حسين ايت احمد،احمد بن بلة،محمد خيضر و مصطفى الأشرف".

2. **محادثات مولان:** التي جرت بين 25 –29 جوان 1960 التي انتهت بالفشل و هذا راجع لعدة أسباب نذكر منها، أن فرنسا تعاملت مع المفاوضين "محمد بن يحيى،احمد بو منجل" على أساس أنهم متمردين[1]،اشتراط فرنسا استسلام فرنسا و فصل الصحراء عن الجنوب.
3. **مفاوضات ايفيان الأولى:** جرت بين 20 جوان و 13 جويلية 1960 ترأس الوفد "كرين بلقاسم"ممثل الحكومة الجزائرية المؤقتة و "لويس جوكس" ممثل الحكومة الفرنسية، توقفت المفاوضات ثم استؤنفت في لوغران شرقي ايفيان من 20 إلى 28 جويلية 1961 و فشلت هذه المفاوضات بسبب الصحراء و مصير المعمرين.
4. **مفاوضات ايفيان الثانية:** انطلقت يوم 07 مارس 1962 و انتهت في 18 مارس من نفس السنة، ترأس الوفد الجزائري"كريم بلقاسم" .انتهت هذه المفاوضات بالتوقيع على الاتفاقية و وقف إطلاق النار، الذي عرف اعتراض داخل فرنسا ما دفع بديغول إلى إجراء استفتاء أسفر في 28 افريل على 91% من موافقة الفرنسيين عليه.

ترتب على نجاح مفاوضات ايفيان بسويسرا انتصار الشعب الجزائري و التمسك بعدة ثوابت أساسية على غرار وحدة السيادة الوطنية و الأرض ،الدفاع على المقومات اللغوية و التاريخية للشعب الجزائري،دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ في منتصف 19مارس 1962[2]،و من هنا تم إجراء لصالح استفتاء لتقرير مصير الشعب الجزائري يوم 01 جويلية 1962[3] و صوت الجزائريين فيه بنسبة 97,3%الاستقلال.

و هكذا استرجعت الجزائر استقلالها بعد ما قدمت تضحيات جسيمة خلال الثورة التحريرية التي قدرت بأكثر من مليون و نصف شهيد .كما قامت في إطار السيادة بجملة من الإجراءات لاكتمال

---

1 بن يوسف بن خدة ،**مرجع سابق** ،ص.18.

2 اتفاقية ايفيان،الباب السابع،المادة 01،نقلا على:
http://www.presidence.dz/arabe/algerie/Histoire/accord%20evian.htm،بتاريخ 15-03-2017،على الساعة:22سا:05د.

3 **استرجاع السيادة الوطنية و استقلال الجزائر**، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة نوفمبر 1954،نقلا على: http://www.cnerh-nov54.dz/wpcnerh/05-جويلية-1962/ ،بتاريخ 25-03-2017،على الساعة: 10سا:51د.

السيادة الجزائرية تمثلت في تأميم أراضي المعمرين و البنك الجزائري1963،تأميم المناجم 1966،إخلال قاعدة المرسى الكبير سنة 1968 و امتد إلى قطاع المحروقات سنة 1971.وكان ابرز أداء هو إرساء مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية سنة 1962 بموجب مؤتمر طرابلس.

المبحث الثالث:أسس الدبلوماسية الجزائرية

المطلب الأول:مبادئ الدبلوماسية الجزائرية

تقوم الدبلوماسية الجزائرية على مجموعة من المبادئ وفقا للفصل السابع من الباب الأول من الدستور الجزائري ابتداء من المادة 86 إلى 93 وهي كالأتي:

1. **ضبط الحدود المجاورة وفقا لقاعدة الحدود الموروثة عن الاستعمار**: إن مبدأ التمسك بالحدود الموروثة عن الاستعمار ما هو إلى استمرار لمبادئ الثورة الجزائرية و تضحيات الشهداء من اجلها،فإنها تجد في ضبط هذه الحدود و رسمها ضمان كبير لتدعيم مبدأ أخر يتمثل في حسن الجوار.لدى توجهت الجزائر بعد الاستقلال إلى ضبط حدودها مع الدول المجاورة نتيجة أول خلاف حدودي مع المغرب و الذي توج باتفاقية أفران1969[1].اتفاقية تلمسان 27-05-1970 تلتها معاهدة الرباط في 15-06-1972،ثم توجهت إلى كل جيرانها من اجل ضبط الحدود أخرها كان موريتانيا في 13 ديسمبر 1983[2].

كان سعي الجزائر لضبط حدودها و تعيينها مع جيرانها هو ضمان العودة الايجابية لتطبيق مبدأ حسن الجوار ،لان هذا الأخير سيقضي على أسباب النزاع حولها ويصبح عامل من عوامل السلم عن طريق احترام و صيانة قداسية الحدود.

2. **مبدأ التعاون مع الدول المجاورة:** و هو مبدأ يتماشى مع المبدأ السابق لتفعيل حسن الجوار الايجابي وفق التصور الجزائري،و الذي لن يتم إلا عن طريق تشجيع التعاون الثنائي و الجهوي.عن طريق التشاور قصد تدعيم و تنمية علاقات الجوار بين المجموعات المحلية و السلطات الإقليمية لدولتين متجاورتين و يشمل هذا إبرام معاهدات و اتفاقيات لأغراض عدة،

---

1 انظر الى:
http://adala.justice.gov.ma/production/Conventions/ar/Bilaterales/Algerie/CE_EJ_ALG.htm

2 محمد قجالي،**ضبط الحدود الإقليمية و مبدأ حسن الجوار الحالة الجزائرية التونسية**،(الجزائر،كلية الحقوق،جامعة الجزائر،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي و العلاقات الدولية،1990)،ص.304.

كالتعاون بين الجزائر و تونس حيث ارتكزت جهود الدولتين على تنمية الوحدات الصناعية المتواجدة للبلدين مع انجاز مشاريع تنموية أخرى لاحقا[1].

3. **مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها:** يعتبر الوقوف إلى جانب حركات التحرر قصد تقرير مصير شعوبها عنصرا أساسيا في التصور الجزائري،و هذا لعلاقات حسن الجوار التي تتضمنها مواثيق المنظمات الدولية و الإقليمية، و يستمد هذا المبدأ من نضال الجزائر الطويل ضد الاستعمار الفرنسي في سبيل الحصول على الاستقلال و تقرير مصيرها. و هذا ما نصت عليه المادة 30 من الفصل 3 من الدستور الجزائري:" **يشكل تضامن الجزائر مع كل الشعوب في إفريقيا و آسيا و أمريكا اللاتينية، في كفاحها من أجل تحررها السياسي و الاقتصادي، من أجل حقها في تقرير المصير و الاستقلال، بعدا أساسيا للسياسة الوطنية**"[2].

4. **عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول:**نص ميثاق الأمم المتحدة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول و هو نفس المبدأ الذي تتبناه العديد من مواثيق المنظمات الإقليمية على غرار جامعة الدول العربية و الاتحاد الإفريقي.و الجزائر من الدول الملتزمة و الداعمة لمبادئ الأمم المتحدة و المنظمات الإقليمية المنتمية إليها،فالتقيد بهذا المبدأ يفرض الاحترام المتبادل بين الأنظمة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية في الأقاليم المجاورة الذي يؤسس لعلاقات حسن الجوار.

المطلب الثاني: خصائص الدبلوماسية الجزائرية

1. **الطابع الازموي للدبلوماسية الجزائرية:** إن الطابع الازموي عامل مهم في فهم وتفسير الدبلوماسية الجزائرية حيث تتطور في ظل الأزمات ، و من هنا نفهم لماذا تنشط الدبلوماسية الجزائرية في أوقات بشكل غير معتاد و أحيانا تبدو قليلة النشاط.

فمنذ نشوء الدبلوماسية الجزائرية أطلقت فعاليتها في ظل الاستعمار الذي كان يمر بها الشعب الجزائري الذي انهي هذه المأساة ،في حين استمرار النشاط إلى غاية 19 جوان 1965 أين تم عقد العديد من المؤتمرات الدولية على غرار:مجموعة 77 سنة 1967، قمة الوحدة الإفريقية سنة 1968و غيرها.لتعود إلى الانكماش و الركود مع الأزمة الأمنية التي عرفتها في تسعينيات القرن الماضي.

---

1 محمد قجالي ، **مرجع سابق**،ص.305.

2 **الدستور الجزائري لسنة 2016،الفصل 03،المادة 30.**

2. **العامل الشخصي للدبلوماسية الجزائرية:** تتسم الدبلوماسية الجزائرية بتأثير و سيطرة العامل الشخصي فيها إلى حد كبير،و ذلك راجع لتجربتها في الممارسة الخارجية لرؤسائها بعد الاستقلال. إيمانا من طرف الرئيس في نجاح الدبلوماسية المنفذة للسياسة الخارجية لا يقل شأنا عن نجاح السياسة الداخلية، فالسعي الدائم للرئيس لتوظيف خبراته و ارثه الدبلوماسي و حتى علاقاته الشخصية و توظيفها لغرض تحقيق هدف معين[1].
3. **طابع الحياد للدبلوماسية الجزائرية:** تحافظ الجزائر في دبلوماسيتها على طابع الحياد اتجاه كل النزاعات،الأزمات و الصراعات الدولية ما لم يتعلق ذلك بحركات التحرر،هذا ما البسها هيبة و طيبة دولية و جعل من وساطتها الوسيلة الكفيلة لحل النزعات و الصراعات العربية و الإفريقية.

المطلب الثالث:وسائل الدبلوماسية الجزائرية

إن حل الأزمات و الصراعات الدولية في العلاقات الدولية يتطلب على كل فاعل من فاعليها أن يساهم ويعمل من أجل إحلال السلم و الأمن الدوليين.و هنا بجب أن نقف عند الوسائل الرسمية للدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزعات الدولية ضمن العلاقات الدولية.

فالجزائر التي استنجت العبر من حربها التحريرية قد جعلت من التقييد الصارم بالمبادئ المؤدية إلى تحقيق التعاون و السلام و التبادل بين الأمم واجبا و ضروريا تفرضه على نفسها، محترمة في ذلك مبدأ حسن الجوار و تسوية النزاعات بالطرق السلمية*.فالمقصود بالطرق السلمية عدم اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية في فض النزاعات الدولية بل استعمال احد الوسائل المتعارف عليها في القانون الدولي "التفاوض،المساعي الحميدة، الوساطة...و غيرها".

---

[1] محمد الطاهر عديلة،**أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية1999-2004**،(الجزائر،كلية الحقوق،جامعة منتوري قسنطينة،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية،تخصص: العلوم السياسية و العولمة،2004-2005)،ص.54.

* احمد طالب إبراهيمي،نص الخطاب الذي ألقاه في الدورة 39 للجمعية العامة للأمم المتحدة في 24جوان1984،**الجزائر و الأحداث الدولية**.

تلجأ الدبلوماسية الجزائرية عند تسوية أي نزاع دولي إلى الوسائل السابقة الذكر[1] و نذكر على سبيل الحصر مساهمات الجزائر في تسوية النزاعات الدولية:

- ✓ قامت الجزائر سنة 1979 بتسوية المقاطعة الدبلوماسية بين موريتانيا و المغرب.
- ✓ مساعي الجزائرية بين تونس و ليبيا سنة 1984 بعد فشل مشروع الوحدة بين البلدين.
- ✓ وساطة الجزائر لمشكل الرهائن الأمريكيين في طهران سنة 1979 بقيادة وزير الخارجية السيد محمد الصديق بن يحيى بمساعدة سفير الجزائر بطهران عبد الكريم غريب و سفير الجزائر بواشنطن رضا مالك.
- ✓ وساطة الجزائر بشأن النزاع العراقي الإيراني سنة 1975 التي كللت بمعاهدة الحدود و حسن الجوار[2].
- ✓ وساطة الجزائر لتلطيف الجو بين ليبيا و تونس.
- ✓ وساطة الجزائر في النزاع الإثيوبي –الاريتري سنة 1999.
- ✓ وساطة الجزائر في شمال مالي.

---

[1] محمد ناصر مهنا و خلدون ناجي معروف،**تسوية المنازعات الدولية مع دراسة مشكلات الشرق الأوسط**،(مكتبة غربي،د.س.ط)،ص.24.

[2] **معاهدة الحدود الولية و حسن الجوار بين إيران و العراق في 26ديسمبر 1975**،نقلا عن: http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/IraqKwit/4/doc08.doc_cvt.htm،بتاريخ:07-05-2017،على الساعة:12سا:55د.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق يمكن القول أن الدبلوماسية باختلاف أنواعها و تعاريفها تبقى تلك الأداة المستعملة لتنفيذ السياسة الخارجية للدول،فالجزائر كغيرها من الدول تنتهج دبلوماسية وفقا لمبادئ و سمات تجعلها متميزة عن غيرها و ترجمة لأهداف اتفاقيات ايفيان، تسعى دائما لإرساء معالم السلم و الأمن الدوليين ترجمة لما حققته من انجازات في مجال الدبلوماسية و خاصة استنادها على الوسائل السلمية كأدوات السياسية و فعالة حل النزعات الدولية.

الفصل الثاني

تمهيد الفصل :

سنتطرق في هذا الفصل إلى أشكال البعد الإنساني و كل المفاهيم المتداخلة معه.ثم ننتقل إلى الدبلوماسية الجزائرية و اعتمادها على البعد الإنساني في كل توجهاتها الخارجية المستوحاة من العمل التضامني المنبثق عن الثورة التحريرية.

المبحث الأول: مدخل للبعد الإنساني

المطلب الأول: تعريف البعد الإنساني

الحديث عن البعد الإنساني في العلاقات الدولية و خاصة في الدبلوماسية ، يستوجب عدم الخلط بين الأيديولوجيات في الفكر السياسي للدول،و بين آفاق العلاقات الإنسانية المبينة على احترام إنسانية الإنسان،فالبعد الإنساني هو أهم و أشمل بعد في السياسة الخارجية الجزائرية،إذ يهتم بالإنسان الذي يتسم بالديناميكية و الاختلاف و الاحتكاك المستمر اضافة على انه يعمل على تطوير الروابط بين الشعوب، فالاهتمام بهذا البعد قديم و ليس وليد اليوم بل يعتبر أساسي في أي علاقة و في آي شراكة بين طرفين أو أكثر و من هنا يمكن تعريف البعد الإنساني كمايلي:

1- هو كل الجوانب المتعلقة بالأمور الثقافية و الاجتماعية و التي تشكل عنصرا مهما في تحقيق التقارب و التفاهم بين الشعوب و تحسين الإدراك المتبادل.[1]

2- البعد الإنساني بصفة عامة أحد أهم المقومات الدّاعمة لقيام و قوة الحضارة ، و أن كل حضارة بعيدة عن الجانب الانساني لما يحتويه هذا الجانب من امتزاج و تلاقي و تصادم مصيرها الموت من الانعزال،فآنسنة العلاقات ضرورة لنجاحها[2].

و منه يمكن القول أن للبعد الإنساني قيمة ثابتة في كل العلاقات لا يمكن تجاهلها خاصة في المجال الدبلوماسي، فهو مشروع أسست له العلاقات الدولية و برز من خلال المنظور القيمي الإنساني عبر حقب تاريخية،و هو بعد نتمكن من خلاله تعزيز ثقافة التعايش السلمي الدولي وفقا لآليات ووسائل تؤسس لدبلوماسية جديدة تتمثل في دبلوماسية إنسانية أسسها الفرد أو الإنسان.

---

[1] عبد القادر رزيق المخادمي،***الاتحاد من أجل المتوسط ،الأبعاد و الأفاق***،(ديوان المطبوعات الجامعية،2009-2010)،ص.45.

[2] المرجع نفسه ،ص.138.

المطلب الثاني: أشكال البعد الإنساني و خصائصه

للتأكيد على أهمية البعد الإنساني في العلاقات الدولية بشكل عام و الدبلوماسية بشكل خاص نلاحظ أن هناك العامل الثقافي الذي يغذي الجانب الإنساني و يتداخل معه،فهناك مجموعة من الأطروحات التي تفسر هذا التدخل نذكرها على سبيل الحصر:

الأطروحة الأولى: الحضارة العالمية هي وحدة منفردة و انه لا توجد حضارة غير الحضارة الرأسمالية و أن الصراعات المستقبلية لن تكون على أي أساس ثقافي و إنساني،إنما سنشهد صراعات عديدة و لكن لأسباب و دوافع أخرى[1].

الأطروحة الثانية: في العالم الجديد لن تكون للصراعات أسباب إيديولوجية أو اقتصادية بشكل خاص فالأسباب الرئيسية لانقسام الإنسانية و المصادر الرئيسية للصراع ستكون ثقافية[2]،و هذا حسب صامويل هنتغتون. الذي قال أن في المستقبل سندخل مرحلة جديدة سيكون للجوانب الإنسانية بشكل عام الدور الحاسم في رسم السياسات العَامة و التوجهات على المستوى الداخلي للدولة و على مستوى العلاقات الدولية[3].

أشكال البعد الإنساني:

ما يمكن قوله في أشكال البعد الإنساني أن هناك خلط إذ هناك من يعتبره على انه عبارة عن مساعدات إنمائية ،إنسانية و خيرية.

- ثمة تركيز على المساعدات الإنسانية و الخيرية، أي أن معظم المساعدات التي تقدمها الدولة قد تذهب إلى المشاريع التنموية.
- هناك من يصنف أن المساعدات الخارجية للدولة على أنها مساعدات إنسانية،من اجل تعزيز البعد الإنساني في سياستها الخارجية.

---

1 فيصل سماره ،**البعد الإنساني في الشراكة الاورومغاربية من مسار برشلونة إلى غاية مشروع الاتحاد من أجل المتوسط(2008-1995)**،(الجزائر،كلية العلوم السياسية، جامعة مولود معمري،تيزي وزو، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص،2013)،ص.59

2 عبد الحميد الإبراهيمي،**المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية**،(بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية، 1996)،ص.401.

3 مرجع نفسه ،ص.401.

- إن البعد الإنساني يشير ببساطة، إلى أن الدولة تريد أن تصبح من كبار الفواعل الدوليين،و أن مساعدتها الخارجية بكل دوافعها و أنماطها تنطلق من دوافع إنسانية.

ثانيا : خصائصه

يتسم البعد الإنساني بعدة خصائص تميزه عن الأبعاد الأخرى "السياسي،الديني،الإيديولوجي و الاقتصادي" و ينطبق على وحدات متمثلة في الأفراد،كما أنه ينتقل من التركيز على الإطار العالمي الخاص بالتفاعلات ما بين الدول، إلى التركيز على الإنسان فهو يولي اهتماما أكبر بالأفراد و احتياجاتهم. و من خصائصهم نذكر ما يلي:

1- هو مفهوم عالمي،فيقصد به جميع البشر في كل دول العالم،سواء فقيرة ،غنية ،متخلفة أو متطورة، سوداء أو بيضاء.

2- إذا ما تم التعدي على حقوق و حياة الناس في أي مكان في العالم فان كل الدول يجب أن تتدخل،و هو ما تنادي به بعض التجمعات كالحركات النسوية، حيث توجد تهديدات مشتركة كالإرهاب،التلوث و تهريب المخدرات التي لم تعد تهديدات منعزلة داخل حدود الدول دون أخرى، و ساد شعور و إدراك عالمي بتلك المشاكل و إمكانية انتشار نتائجها إلى العالم كله تكون البداية من الإنسان [1].

3- البعد الإنساني محوره الإنسان ،فهو يتعلق بالكيفية التي يعيش الناس في مجتمع من المجتمعات،و مدى حريتهم ففي ممارسة خيارتهم المتعددة.

المطلب الثالث: المفاهيم ذات الصلة بالبعد الإنساني

جل المفاهيم المتعلقة و المتعددة ذات الصلة بالبعد الإنساني، جعلت المنظرين سواء المؤيدين أو الرافضين في إعطاء مفهوم واحد شامل جامع ل"الفعل الإنساني الدولي" و عدم استقرارهم على مصطلح واحد بل تأرجح بين مختلف وجهات نظرتهم.

فالبعض منهم فرق بين الأمن الإنساني و بين التدخل الإنساني و التدخل من أجل الإنسانية و البعض الأخر ميز بين الواجب و المساعدات الإنسانية، و منهم من غير المصطلح باصطلاح الدبلوماسية الإنسانية أو الدبلوماسية الوقائية.

---

[1] Mahbub Ihaq ,**a new framework for development Cooperation** ,(U .N chronicle,united Nations puplications, New York,decembre,1993),p.3.

1. **الأمن الإنساني:** هو وصول الإنسان إلى حالة من الطمأنينة ،و قدرته على ممارسة الخيارات المختلفة، من خلال توفير الرفاه ، و يشمل توفير الرعاية الصحية الملائمة و المعيشة في ظروف بيئية ملائمة ،و تأمين شخصه من التعرض للأذى و العنف البدني و شعوره بأنه منتم إلى المجتمع و يحظى بمعاملة تليق بهذا الانتماء ، كما يكون بإمكانه ممارسة حقوقه السياسية و الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية بحرية و تحريره من كل ما يعوقه عن تحقيق تلك الأبعاد[1].

2. **التدخل الإنساني :** أ- يعرفه الفقيه ماريو بيطاطي بأنه التدخل العسكري لتوزيع المساعدات بصورة مباشرة أو حماية قافلات المساعدات الإنسانية و إنقاذ الضحايا[2].

ب- يرى الدكتور عمر سعد الله بأنه لجوء شخص أو أكثر من أشخاص القانون الدولي إلى مسائل الإكراه السياسي أو الاقتصادية أو العسكرية ضد الدولة أو الدول التي ينسب إليها الانتهاك الجسيم و المتكرر لحقوق الإنسان بهدف حملها على وضع حد لمثل هذه الممارسات[3]. و منه يمكن القول أن التدخل الإنساني ليس مقتصرا على العمل العسكري و استخدام القوة العسكرية فقط، بل هو كل عمل من شأنه التعدي على الاختصاص الداخلي المحض للدولة المعنية،شريطة أن يمارس هذا التعدي من قبل أشخاص القانون الدولي المعترف بهم و الذي يكون ذات طابع خيري موجه لتقديم المساعدات.

3. **التدخل من أجل الإنسانية :** نعني به التدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى من أجل مساعدة رعايا الدول المتدخلة المتواجدين على إقليم هذه الأخيرة، فتعمل الدولة المتدخلة على أساس صلاحياتها الشخصية "عملية كولوبيسي" الممارسة من طرف فرنسا و بلجيكا في الزائير لصالح رعاياها و رجال دينها هذا ما أقره القانونيون في القرن 19عشر تحت اسم" حماية إنسانية"، أما اليوم فهو عبارة عن مبادرة دولة واحدة أو مجموعة دول متحالفة لمهمة تنفذ تحت رعاية الأمم المتحدة[4].

---

[1] زاهي ربيع،**التدخل الدول الإنساني المسلح**،(الجزائر،كلية العلوم القانونية و السياسية، جامعة د. الطاهر مولاي،السعيدة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القانون الدولي و العلاقات الدولية،تخصصا:القانون الدولي العام 2012،)ص.23.

[2] زاهي ربيع، **مرجع سابق** ،ص.24.

[3] كريستوفر كرين و د . سعد حقي، **مبادئ العلاقات الدولية**،(عمان' دار وائل للطباعة و النشر، 2000)،ص.390.

[4] Fatima Zohra Ksentini Ouhaché ,**Les procédures onusiennes protection des droits de l'homme, Recours et detours**,(Paris,editions publind 1994),p51.

4.**حق التدخل الإنساني:** و هو الذي قاله ماريو بيطاطي و اسماها " Droit D'ingérence" أي حق التدخل إذ بفضل هذا الحق تتحصل الدولة على حق قانوني لممارسة تدخل شرعي في حالة وقوع كارثة [2] ، وذكر هذا المصطلح لأول مرة من قبل فرنسا في أزمة أكراد العراق لسنة 1991 حيث قدم هذا العمل على انه موجه لحماية الأكراد المقموعين حينها بشدة من قبل السلطات العراقية و بعد نهاية الحرب الباردة دخل تطور على المصطلح ليصبح "واجب التدخل الإنساني" في القانون الدولي العام.

5.**المساعدات الإنسانية :** هو يأخذ مكان التدخل أو واجب التدخل،حتى تتمكن الدول الكبرى التلطيف من عملها التدخلي لدا يقول الفقيه اوليفيه كونت" حق المساعدات العبارة أكثر تلاؤما"،تبدو اليوم تتخطى عبارات "التدخل الإنساني" أو"واجب التدخل" مع أنها غير معرفة بوضوح فلمساعدات الإنسانية تتطلب التدخل السريع لحماية و إنقاذ و مساعدة قضايا الفيضانات و الأعاصير و الزلازل و الجفاف إضافة إلى ضحايا النزاعات و الاضطهاد و قد تجسدت هذه المساعدات حيثما ضرب الهند زلزال عنيف جدا في 26 جانفي 2001، و قد طلبت الهند المساعدة من الدول الكبرى فقدمت كل من فرنسا، اليابان،ألمانيا و الولايات المتحدة الأمريكية و دول أخرى[1].

7.**الدبلوماسية الإنسانية:** تطور مصطلح التدخل الإنساني ليتخذ مصطلحا أخر أكثر قانونية إذا صح التعبير حيث اتخذ لنفسه عبارة الدبلوماسية الإنسانية النابعة من حقل الحق الإنساني للدخول في حق الأمن الجماعي أحدث جدلا بين التدخل العسكري و الإنساني،إذ يمكن للتدخل الإنساني أن يأخذ طابعا عسكريا،كما قد يأخذ التدخل العسكري طابعا إنسانيا.

و في الأخير يمكن القول أن هذه المصطلحات و المفاهيم مضمونها واحد مع تغيير في الشكل، حيث سواء كان البعد الإنساني مفهوم من اجل الإنسانية آو كان حقا أواجبا أو مساعدات أو أتخذ شكل الدبلوماسية الإنسانية فان البعد الإنساني هو تدخل الدول أو المنظمات الدولية كلما كان الحق الإنساني في حاجة إلى هذا التدخل.

---

1 : بومدين محمد، **المساعدات الإنسانية بين الحق و الذريعة للتدخل الدولي في شؤون دول الجنوب**،مجلة دراسات ليبيا،العدد الرابع عشر للسنة الرابعة،(الخريف،2000)،ص.ص.22.35.

المبحث الثاني: مظاهر الجانب الإنساني للدبلوماسية الجزائرية

المطلب الأول: الدبلوماسية الجزائرية و دعم حركات التحرر

يعتبر موقف الجزائر من حركات التحرر من بين المواضيع التي اختلفت حوله الآراء و التحليلات،إذ اتخذت الجزائر نفس الموقف الذي أكدته جمعية الأمم المتحدة و هو تصفية الاستعمار الذي يتجسد في حق الشعوب في تقرير مصيرها.

حيث تأكد الجزائر على تضامنها المستمر مع جميع الشعوب المطالبة بحقها في تقرير المصير عن طريق الاستقلال الدائم و الشامل، ومن هذا المنطلق كانت الجزائر و لازالت دائما تتحرك على مستوى المغرب العربي"قضية الصحراء الغربية" و على المستوى الإفريقي، العربي و الدولي "القضية الفلسطينية ..."؛ فوفاء لمبادئ أول ونوفمبر التي أرست مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية المساندة للشعوب في تقرير مصيرها ، باعتبارها أحد حقوق الإنسان[1].و هذا ماأكده الرئيس الأمريكي ويلسون الذي أصر على هذا المبدأ منذ سنة 1917 حين صرح قائلا:"**كل شعب له الحق في اختيار السيادة التي يعيش في ظلها،و أن السلام لا يستمر و لا يمكن أن يستمر لا باعتراف و قبول مبدأ أن الحكومات تستمد كل سلطتها الشرعية من رضا المحكومين**[2] .كما تنُص المادة 1 الفقرة 2 من ميثاق الأمم المتحدة على:"**تطوير العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب،و بان يكون كل منها تقرير مصيرها،و اتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم العام**"[3].

فبعد مرور ما يزيد عن نصف قرن من استقلال الجزائر فهي مازالت متمسكة بمبادئها فمن القضية الفلسطينية مرورا بالحركات التحرر في القارة الإفريقية ، أو أمريكا اللاتينية وصولا إلى ملف الصحراء الغربية،لم تتأخر عن تقديم الدعم المادي و المعنوي لكل هذه القضايا المستمدة من قناعة الجزائر التي تبذلها في تسوية هذه الأخيرة و مساعدة الشعوب المستعمرة لنيل حقوقها المشروعة المتمثلة في الحرية و الاستقلال.

---

1 سيلرز مورتمر،**النظام العالمي الجديد**،(الأردن،دار فارس للنشر و التوزيع،2001)،ص.19.

2 Boumahdi Belkacem ,**a political history of the western Sahara** ,(England ,université of Southampton,1988) ,P.33.

3 **ميثاق الامم المتحدة،المادة 1،الفقرة 2**،نقلا على :http://www.icj- cij.org/homepage/ar/unchart.php ،بتاريخ :08-05-2017،على الساعة:20سا:26د.

أولا: الصحراء الغربية

تندرج قضية الصحراء الغربية في إطار تصفية الاستعمار لدى تنطلق الجزائر في موقفها من وجهة نظر سياسية إنسانية،كما عبر عنه ذلك البيان الصادر من جبهة التحرير الوطني في ديسمبر عام 1975 و الذي أكد على مساندة حركات التحرر،و يرى أن النضال في الصحراء بين جبهة البوليساريو و المغرب و دعم الجزائر من خلال ايجاد سبل لحل هذا النزاع الذي لن يكون إلا من خلال حصول الشعب الصحراوي على استقلاله[1]،.بل و أن هذا الدعم واجب قانوني نص عليه الدستور الجزائري لسنة 1976 في فصله السابع المعنون ب"السياسة الخارجية" حين نصت المادة 92 على أن:" **الجزائر تعمل على التضامن في الكفاح ضد الاستعمار و الاستعمار الجديد و الامبريالية و التمييز العنصري.**"[2] كنتيجة حتمية لما عاشه و عان منه الشعب الجزائري من اهانة و تجويع و تنكيل على يد الاستعمار الفرنسي "من سنة 1830 إلى سنة 1962".لهذا لم تكن الدبلوماسية الجزائرية بما تملكه من رصيد ثوري قادرة على البقاء دون التحرك إزاء ما يجري على حدودها الغربية و حتى و أنها تقدم الدعم لحركات تحرر الشعوب المستعمرة البعيدة عنها التي لا يجمعها بها لا عرق ولا دين ولا حدود ولا حتى لغة.وخلال ما سبق يمكن تلخيص موقف الجزائر اتجاه الصحراء الغربية من خلال ثلاثة نقاط أساسية[3] :

1. الجزائر لا تعتبر نفسها طرف مباشرا في النزاع و لا تملك أي أطماع في إقليم الصحراء الغربية.
2. الجزائر تدعم كل الجهود و المساعي الأممية الرامية لتنظيم استفتاء تقرير المصير.
3. الجزائر تؤكد دائما أن قضية الصحراء الغربية هي مشكل سياسي و قضية تصفية الاستعمار لهذا يجب أن يعطى للشعب الصحراوي حقه في تقرير المصير.

و هذه المواقف تتخذها المغرب كذريعة و حجة ضد الجزائر فيما يخص موقفها من تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية مشيدة في ذلك أن الجزائر تدعم جبهة البوليساريو لتحقيق مصالحها في المنطقة تتمثل في عزل المغرب على المحيط الأطلسي.

---

1 محمد عيسى الشرقاوي،**صراع الصحراء و المبادرة المغربية**،مجلة السياسة الدولية،العدد،1981،60،مركز الدراسات الإستراتيجية،مصر،ص،ص134.135.

2 الدستور الجزائري لسنة 1976،الفصل السابع،المادة 92.

3 مصطفى عبد النبي،**استفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية**،(الجزائر،كلية الحقوق،جامعة الجزائر1، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة،تخصص: قانون عام،2014،2013)ص.42.

ثانيا: القضية الفلسطينية

تتخذ الجزائر موقفا واضحا و ثابتا من القضية الفلسطينية، و يدخل دعم الجزائر للقضية ضمن إطار حق الشعوب في تقرير مصيرها و هو المبدأ تبنته الجزائر منذ استقلالها إلى يومنا هذا، أين اعتبر الشعب الفلسطيني أن انتصار الثورة الجزائرية يمثل دافعا قويا لتحقيق انتصاره على العدو الصهيوني:"ثورة المليون شهيد في الجزائر يمكن أن تنطبق على الثورة الفلسطينية "[1].

بعد الاستقلال اعتبر الجزائريون شعبا و حكومة أن القضية الفلسطينية تندرج ضمن الكفاح ضد الامبريالية البريطانية و الاستعمار الصهيوني،فالكيان الصهيوني قام على أساس القوة و الاعتداء على ارض مقدسة[2].لهذا يدخل دعم الجزائر للقضية الفلسطينية ضمن إطار حق الشعوب في تقرير المصير، التي تعود أساسا لدعمها لقضايا التحرر على المستوى العالمي لاسيما إذا كان الأمر متعلقا بقضية شعب عربي مسلم لا يريد أن يتكرر معه الكابوس المرعب الذي مر به الشعب الجزائري.

فمن أهم الانجازات التي توصلت إليها الدبلوماسية الجزائرية اتجاه القضية الفلسطينية هو عام 1974 حين وقف رئيس حركة التحرير الوطنية الفلسطينية لأول مرة ياسر عرفات على منبر الأمم المتحدة ملقيا خطابا متضمنا لمطالب حركة التحرير الفلسطينية[3]،زد على كل ما سبق تعتبر الجزائر من أول الدول المعترفة بدولة فلسطين و هذا بعد إعلان قيامها في 1988 بالجزائر.

---

1 أكرم حجازي،**بعد نصف قرن الحركة الوطنية الفلسطينية الراهنة من الداخل**،(بيروت،د.د.ن،ط1،2010)ص.180.

2 هواري بومدين،**خطب الرئيس بومدين 19جوان 1960-19جوان 1970**،(الجزائر،وزارة الإعلام و الثقافة،1970)،ص.61.

3 عبد الرحمان أسعد، **الموسوعة الفلسطينية**،نقلا على:http://www.palestinapedia.net /ياسر-عرفات-خطاب-في-الأمم-المتحدة/،بتاريخ:08-05-2017،على الساعة:21سا:30د.

المطلب الثاني: الدبلوماسية الجزائرية و الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر و الهلال الأحمر

تعد الدبلوماسية الإنسانية من ابرز المجالات التي تنشط فيها جمعيات الصليب الأحمر و الهلال الأحمر،إذ يبذل هذا الاتحاد كل جهوده في ممارسة دور الوسيط الفاعل لحل القضايا المتأزمة التي تعجز الدبلوماسية بأنواعها عن حلها؛و ذلك بهدف حماية المدنيين في مناطق الصراع و الكوارث،والعثور على المفقودين و تحرير الأسرى و غيرها من القضايا الإنسانية.

عرف المؤتمر الدولي للصليب الأحمر و الهلال الأحمر: "إن جمعيات الصليب الأحمر و الهلال الأحمر، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، و الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر و الهلال الأحمر تشكل معا حركة إنسانية عالمية مهمتها تقليل ونجنب المعاناة الإنسانية ضمانا لاحترام الإنسان خاصة أثناء النزاعات"[1].

يعود تأسيس الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر و الهلال الأحمر سنة 1919 في مدينة باريس في أعقاب الحرب العالمية الأولى[2]، حيث أظهرت الحرب ضرورة التعاون الوثيق بين جمعيات الصليب الأحمر و التي جذبت إليها العديد من المتطوعين لبناء كيان كبير من الخبرات و المهارات و الكفاءات من خلال النشاطات و المساعدات الإنسانية.بينما الهلال الأحمر الجزائري الذي هو عبارة عن جمعية إنسانية تطوعية تأسست عام 1956،و التي لم يتم الاعتراف بها من قبل اللجنة الدولية للصليب الأحمر و الهلال الأحمر إلا بعد الاستقلال أي سنة1963.إذ انه يعمل وفقا للمبادئ الأساسية للصليب الأحمر و الهلال الأحمر الدوليين نذكرها فيمايلي[3]:

1. **الإنسانية:** المنبثقة من تجنب المعاناة الإنسانية و تخفيفها أينما وجدت، من خلال حماية الحياة و الصحة و ضمان احترام الإنسان و تشجيع التفاهم المتبادل و الصداقة و التعاون و تحقيق السلام الدائم بين جميع الشعوب.
2. **عدم التحيز:** تسعى الحركة إلى تحقيق المعاناة الإنسانية وفقا لاحتيجاتهم دون أي تمييز على أساس الجنسية أو العرق أو المعتقدات الدينية أو الوضع الاجتماعي و حتى الآراء السياسية.

---

1 **ديباجة النظام الأساسي للحركة الدولية للصليب الأحمر و الهلال الأحمر**،ص.6.

2 **الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر و الهلال الأحمر**،نقلا على:http://www.ifrc.org/ar/who-we-are

3 **ديباجة النظام الأساسي للحركة الدولية للصليب الأحمر و الهلال الأحمر**،مرجع سابق الذكر،ص.7.

3. **الحياد:** تمنع الحركة على تأييد أي طرف من الأطراف أثناء تقديم المساعدات، و في كل الخلافات ذات الطابع السياسي، العرقي، الديني و الإيديولوجي.
4. **الاستقلال:** الحركة مستقلة تحافظ على استقلالها الذاتي حتى تستطيع التصرف غي كل الأوقات بمبادئ الحركة خدمة للإنسانية.
5. **الخدمة التطوعية:** الحركة منظمة تطوعية لا تسعى إلى الربح بأي شكل من الأشكال.
6. **الوحدة:** هناك جمعية واحدة للصليب الأحمر و الهلال الأحمر و يمتد عملها الإنساني إلى جميع دول العالم دون استثناء.
7. **العالمية:**هي حركة عالمية تتمتع فيها كل الجمعيات بوضع متساو مع تحمل نفس المسؤوليات و نفس الواجبات.

فعندما تكون المسألة متعلقة بحياة الإنسان،فلا محل لتردد بل يباشر الاتحاد الدولي للصليب الأحمر و الهلال الأحمر في بذل كل جهوده لإزالة العوائق أمام الأعمال الإنسانية و حل كل المشاكل بالطرق السلمية الرسمية و الدبلوماسية.

و الهلال الأحمر الجزائري كغيرة من جمعيات الإغاثة الإنسانية؛ عمله إنساني يشجع على إقامة سلام دائم محوره تلك العملية التضامنية الإنسانية ،التطوعية و التعاونية بين جميع الدول و الشعوب، و هذا ما أكدته رئيسة الهلال الأحمر الجزائري السيدة بن حبيلس:" **العملية إنسانية بحتة لا علاقة لها بالسياسة بل لتحقيق واجبات الجواز نحو البلد الصديق".**[1]

فالهَلال الأحمر الجزائري جمعية إنسانية تطوعية جزائرية تأسست عام 1956، لكن لم يقع الاعتراف بها من قبل اللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر إلا بعد الاستقلال أي سنة 1963. .

وللهلال الأحمر الجزائري مهام متنوعة تتمثل فيما يلي:

- تنظيم و تلبية حاجيات اللاجئين الجزائريين المتواجدين في الأراضي المغربية و التونسية خلال حرب التحرير.
- تقديم الإغاثة العاجلة لضحايا الكوارث.
- التعاون مع التضامن مع الفئات المحرومة و الضعيفة و المسنين.

[1] **تصريح رئيسة الهلال الأحمر الجزائري السيدة سعيدة بن حبيلس حول عملية الترحيل التي مست الأفارقة النيجيريين**، ،نقلا عن:http://www.djazairess.com/ennahar/231116 ،بتاريخ:15-02-2017،على الساعة:15سا:55د.

- تقديم فطور رمضان للمحتاجين و عابري السبيل.

فهو الجمعية المهتمة بالجانب الإنساني في كل من إفريقيا و أسيا من خلال المساعدات التي تقدم لكل من دولتي المالي و فلسطين.من منطلق إن علاقة الجزائر بالعامل الإنساني منبثق و نابع من التاريخ و الثقافة ،و كذلك الالتزام الذي أدى بالجزائر للانضمام إلى اتفاقية جنيف للقانون الدولي بغرض تعاونها مع اللجنة الوطنية للصليب الأحمر و الهلال الأحمر لتحقيق أهداف الإنسانية،و لترسيخ الدبلوماسية الإنسانية كطريقة تفكير دائمة في كل الجمعيات الوطنية بصفتها جمعيات مساعدة للسلطات العامة في الميدان الإنساني.

تنبثق مسؤولية الهلال الأحمر الجزائري من خلال اتساع أنشطته الإنسانية إلى العالم مع احترام مبادئ الحركة الدولية للصليب الأحمر و الهلال الأحمر.

المطلب الثالث: الدبلوماسية الجزائرية و المفوضية السامة للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

يعود تاريخ إنشاء حسب القانون الأساسي للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى 14ديسمبر من قبل هيئة الأمم المتحدة،1950 أي بعد الحرب العالمية الثانية و يقتضي مهام هذه المفوضية لقيادة و تنسيق العمل الدولي الرامي لحماية اللاجئين و حل مشاكلهم في كل أنحاء العالم[1].

فهي جهاز تنفيذي من أجهزة الأمم المتحدة المختلفة مهمتها الاهتمام باللاجئين و حل مشاكلهم في كل أنحاء العالم كما تصنف ضمن الدبلوماسية الغير الرسمية من منطلق أنها هيئة تعمل في مجال مخصص من خلال تشجيع التعاون و التنسيق مع جميع الهيئات المهتمة باللاجئين.

يعرف النظام الأساسي للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين اللاجئ:"هو كل شخص يوجد خارج بلد جنسيته،أو إذا كان بلا جنسية خارج بلد إقامته نتيجة خوف لمل يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه،دينه،جنسيته أو أرائه السياسية."[2]

---

[1] **القانون الأساسي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين**،نقلا عن:

http://www.anhri.net/docs/undocs/nz.shtml،بتاريخ:10-05-2017،على الساعة:12سا:56د.

[2] **اتفاقية 1951 الخاصة بوضع اللاجئين**،المادة 01.

تحتل الجزائر المرتبة الأخيرة من حيث المساعدات المخصصة للاجئين سنة 2013، على الرغم من ارتفاع عدد اللاجئين القاصدين للتراب الوطني خاصة المواطنين السوريين و الأفارقة الذي وصل إلى 4أضعاف خلال السنوات الأربعة الأخيرة ما استوجب تقديم المفوضية دعم مادي قدر ب 47 مليون دولار لسبع دول "تونس،المغرب،الجزائر،ليبيا،موريتانيتا،مصر و مالي"[1].و هذا بسبب الموجات الكبيرة التي تعرفها الجزائر و ما ترتب عليها من عجز في تقديم المساعدات اللازمة و الاساسية.

إن الوضع الأمني الذي تعرفه دولة المالي نتج عنه تدفقات جماعية إلى الجزائر،إضافة إلى اللاجئون الصحراويون المقيمون في خمسة مخيمات بالقرب من تندوف تحصلون على مساعدات إنسانية. إذ تقدر الحكومة عدد اللاجئين المقيمين في المخيمات يقدر ب 165,000 لاجئ السبب الذي أدى لاستمرار الجزائر في تمكين اللاجئين من الحصول على التعليم و الرعاية الطبية مشيرا في هذا الصدد و وفقا لتقرير السنوي لسنة 2016 الخاص بالهلال الأحمر الجزائري فأن 37% من الخدمات الصحية و المستشفى بتمنراست موجهة للأفارقة[2].

كما استقبلت الجزائر أكثر من 24 ألف لاجئ سوري منذ توتر الأوضاع في سوريا سنة 2011 و يتجلى هدف الجزائر في محاولة اندماج العائلات السورية التي فضلت اللجوء للتراب الوطني،خاصة الأطفال الذين يتمدرسون بصفة عادية للسنة الدراسية 2015-2016 و فق ما صرحت به السيدة رئيسة الهلال الأحمر الجزائري سعيدة بن حبيلس :"لا بد أن تشعر هذه العائلات التي تركت عائلتها في سوريا بوجود عائلات أخرى تحتضنها في بلدها الثاني."[3]

---

[1] **التقرير السنوي للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، سنة 2013.**

[2] التقرير السنوي للهلال الاحمر الجزائري لسنة 2016.

[3] بوشريف،**24لاجئ سوري في الجزائر**،نقلا عن:

http://www.echoroukonline.com/ara/articles/254471.html،بتاريخ:12-05-2017،على الساعة:13سا:23د.

فوفقا للتقرير السنوي للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لسنة 2014، بلغ العدد الدقيق و الرسمي للمهاجرين و اللاجئين في الجزائر،100الف و 36 شخصا مقسمين بين 94الف و144 لاجئ و مهاجر عادي[1].

و رغم هذا انقسمت المواقف قي الجزائر حول تعامل السلطات الجزائرية مع آلاف اللاجئين القادمين من دول الجوار الإفريقي،إذ أعرب الرئيس السابق للرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان السيد غشير بوجمعة في حوار مع الجزيرة بان السلطات الجزائرية تتحمل مسؤولية الوضع الذي وصل إليه اللاجئين الأفارقة لأنها لا تقوم بتأطيرهم[2].في حين أعرب رئيس اللجنة الاستشارية لحماية و ترقية حقوق الإنسان السيد فاروق قسنطيني أن الجزائر تلتزم باتفاقية الجزائر في هذا المجال و أنها تتعامل مع اللاجئين الأفارقة وفقا لقدراتها و إمكانيتها، و أن امن و استقرار الجزائر هو أولى الأولويات[3]. و هنا يتجلى التناقض بين مؤيد و معارض لتواجد اللاجئين و أوضاعهم التي قد الدولة الجزائرية مسؤولة عنها إلى حد ما خاصة في ظل استمرار صمتها اتجاه ما تقوم به هذه الفئة خاصة الأفارقة منهم.

و هذا التعامل ليس وليد اليوم بل قديم و هو يندرج ضمن العمل السياسي و الإنساني الذي ورثته الدبلوماسية الجزائرية منذ 1860 على اثر حادثة مذبحة المسيحيين بدمشق و التي عمل الأمير عبد القادر على احتضان هذه الفئة،لكن هناك من العديد من الشهادات تؤكد على وضع اللاجئين بالجزائر الذين يعانون من ظروف معيشية و مستوى استقبال غير إنساني.فهم لا يستفيدون من أية حماية من طرف السلطات الجزائرية باعتبارهم مهاجرين في وضع غير قانوني يجعلهم معرضين للاعتقال و الطرد بكل بساطة و سهولة.

---

[1] **التقرير السنوي للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، سنة 2014.**

[2] **تصريح الرئيس السابق للرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان السيد غشير بوجمعة في حوار مع الجزيرة حول وضع اللاجئين في الجزائر**،نقلا عن:
http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2016/7/15،بتاريخ:15-05-2017،على الساعة:11سا:12د.

[3] **تصريح رئيس اللجنة الاستشارية لحماية و ترقية حقوق الإنسان السيد فاروق قسنطيني في حوار مع الجزيرة حول التزام الجزائر بالاتفاقيات الدولية المتعلقة باللاجئين**،المرجع نفسه ، نقلا عن:
http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2016/7/15،بتاريخ:15-05-2017،على الساعة:11سا:13د.

المبحث الثالث: المساعدات الإنسانية الجزائرية داخل المنظمات الدولية الإقليمية

المطلب الأول: المساعدات الإنسانية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة

قليلة هي الدراسات و الأبحاث التي تناولت قضايا الأعمال الخيرية و الإنسانية للجزائر في إطار هيئة الأمم المتحدة،فموضوع المساعدات الإنسانية لم يلق العناية الكافية لدى سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى المساعدات الإنسانية الجزائرية التي تعرف بها الجزائر من خلال دبلوماسيتها الفعالة المبنية على وسائل ثابتة.

من احد مقاصد الأمم المتحدة التي نص عليها ميثاقها هو:" تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و الإنسانية.[1]"و كان أول عمل للأمم المتحدة في هذا المقصد في اروبا بعد الدمار التي عرفته نتيجة الحرب العالمية الثانية و ساعدت المنظمة في تعميرها بعد ذلك.و يعتمد المجتمع الدولي الآن على المنظمة في تنسيق عمليات الإغاثة الإنسانية نظرا لطبيعة الكوارث الطبيعية و تلك التي من صنع الإنسان مما يتطلب جهدا خارج قدرة السلطات الوطنية و خارج الجغرافية الوطنية.

و في هذا السياق أرسلت الحكومة الجزائرية بالتنسيق مع هيئة الإغاثة التركية مساعدات إنسانية محملة بمختلف المواد الغذائية للشعب الروهينجي ،الذي يعاني من مأساة إنسانية حقيقية بفعل تعرضه للتطهير العرقي و التهجير من طرف حكومة ماينمار. و هذا ما يفسر البعد العالمي التضامني للمساعدات الجزائرية الإنسانية.

ان مساهمة الجزائر في الأمم المتحدة حول المساعدات الإنسانية قليلة جدا نظرا لاهتمام الجزائر بالمنظمات الإقليمية كالاتحاد الإفريقي و غيرها إذ تعمل في إطارها على دعم سبل التضامن الإنساني في كل أنحاء العالم فغالبا ما تقوم بمساهمات و مساعدات إنسانية تحت إشراف الاتحاد الإفريقي بالتنسيق مع هيئة الأمم المتحدة لتيسير الاستجابة الفورية لحالات الطوارئ و هذا حسب تصريح الأمين العام السابق للأمم المتحدة في مدينة اسطنبول التركية حول قمة مؤتمر العمل الإنساني سنة 2016:" يجب علينا أن

---

[1] **ميثاق الأمم المتحدة،المادة 01،مرجع سابق.**

نفعل شيئا من اجل إنسانيتنا المشتركة،و نتخذ إجراءات على الصعيد العالمي من اجل إنهاء معاناة ملاين النساء و الرجال و الأطفال المتأثرين بالنزعات و الكوارث."*

المطلب الثاني: المساعدات الإنسانية الجزائرية في جامعة الدول العربية

لم يكن الغرض من إنشاء جامعة الدول العربية سنة 1945، تقوية الروابط الحضرية الدينية و الإقليمية التي تربط الدول العربية بعضها البعض، و إنما الارتقاء بآليات و وسائل العمل العربي المشترك مثل ما نص عليها الميثاق التأسيسي سبيلا للارتقاء بواقع الشعوب العربية[1].الذي لن يتم إلا من خلال إنشاء و تأسيس منظمة إقليمية عربية جهوية عربية صامدة أمام التهديدات الداخلية و الخارجية التي تواجه الدول العربية مجتمعة و ومنفردة.لكن منذ نشأتها إلى يومنا هذا عرف أدائها بالعجز و الفشل في جميع القضايا العربية في مختلف المجالات.

بالرغم من قرارات القمة العربية المنعقدة في بيروت مارس سنة 2002 و خاصة القرار رقم 224 الذي اقر و نص على دعوة الدول العربية لدعم ميزانية السلطة الفلسطينية بمبلغ 330 مليون دولار لمدة 6 أشهر ابتداء من أول افريل 2002 قابلة للتجديد التلقائي لمدة 6 أشهر أخرى[2].حيث قام مجلس الجامعة سواء على مستوى القمة بإصدار القرارات المجددة لتقديم هذا الدعم، و عليه حددت نسبة مساهمة الجزائر أي ما يعادل 52.8 مليون دولار سنويا,و تعتبر الجزائر من الدول الملتزمة لدفع ما عليها من %ب 8 تلك الالتزامات حيث دفعت في ظرف 9 سنوات ما يقارب 475 مليون دولار. لتأتي في المرتبة 5 من حيث مساهمتها في تقديم المساعدات الإنساني، فعلى الرغم من هذه المرتبة إلا أنها وفية بتقديم كافة المساعدات و اللوازم للشعب الفلسطيني الشقيق الذي طلما تدعمه الجزائر من اجل الحصول على من المساعدات الإنسانية لقطاع غزة تأتي من الجزائر ،لدى وجد %استقلالها فإن أكثر من 90 الفلسطينيون الجزائر هي الدولة الأقرب لهم من خلال المقاومة و الثقافة و الدم الذي يربطهم.

فالمساعدات الإنسانية الجزائرية لم تقتصر على الموقع الجغرافي و الحضاري بل امتد ليشمل كل القومية العربية،حين قدمت الجزائر مساعدات إنسانية موجهة إلى سوريا و المتمثلة في مواد غذائية و أدوية فجُل المساعدات غرضها إنساني نابع من الثقافة التضامنية الثورية الجزائرية.

---

[1] مصطفى جاسم حسين،**جامعة الدول العربية بين مشاريع الإصلاح و محدداته**،مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية،العدد،07،(2015)،ص.123.

[2] انظر إلى:http://www.oppc.pna.net/mag/mag5-6/new_page_11.htm

زد على هذا قرار الحكومة الجزائرية لسنة 2010 المقتضي بإلغاء ديون كل من دولتي العراق و اليمن بصفتهم دولتين في جامعة الدول العربية حسي ما صرح به الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الجزائرية عمار بلاني.

كما أرسل الهلال الأحمر الجزائري كمية من المساعدات إنسانية تمثلت في 4 طائرات محملة بمساعدات انسانية شملت 180 طن من المواد الغذائية و الطبية إلى العراق حسب ما أدل به السفير الجزائري بالعراق عبد القادر بن شاعة:" **إننا حكومة وشعبا قد مررنا بمثل هذه الظروف وذقنا مرارتها ونعرف احتياجاتها فمن الضروري مساندة العراق وتقديم الدعم الإنساني له في كافة المجالات.**"

و إضافة إلى ما سبق لا ننسى الدور الجزائري في ليبيا حين قدمت مساعدات إنسانية متكونة أساسا من30 طن من المواد الغذائية موجهة للسكان القانطين في الحدود،حسبما أكد بيان لوزارة الخارجية.و تدخل هذه المبادرة في سياق الأعمال التضامنية التي خصصتها الحكومة الجزائرية تجاه الشعب الليبي الشقيق نظرا لما يواجهه من أوضاع صعبة سببها الأزمة التي يتخبط فيها.

المطلب الثالث: المساعدات الإنسانية الجزائرية في الاتحاد الإفريقي

ساهمت الجزائر بقدر كبير في تصفية القارة الإفريقية من السيطرة الاستعمارية،إذ كانت و لا زالت تعتبر إفريقيا حقل لنشاطها الدبلوماسي و محور من محاور سياستها الخارجية. فلروابط التاريخية التي يربط الجزائر بهذه القارة جعلت قيادتها الثورية من أن توظف أدواتها الدبلوماسية من خلال المشاركة في المؤتمرات الإفريقية نذكرها على سبيل الحصر:"مؤتمر أكرا 1958،منروفيا 1959...و غيرها[1] ".

تعتبر الجزائر عضوا ناشطا و فعالا في دعم ميزانيات و تمويل برامج الاتحاد الإفريقي،حيث بين تقارير وزارة الخارجية خلال العشر سنوات الماضية مجموع مساهمات الجزائر في ميزانيات هذه الهيئة الدولية بحوالي 300 مليون دولار بزيادة قدرها 10 ملايين دولار في 10سنوات فقط.

زد على هذا مساهمة الجزائر سنويا و منذ 2005 بنسبة 15% في ميزانية الاتحاد الإفريقي و هذا على موجب اتفاقها مع أربعة دول افريقية و هي"ليبيا،نيجيريا،جنوب إفريقيا و مصر" على أن تتقاسم بالتساوي

[1] :منصف بكاي، **دور الجزائر و دبلوماسيتها في تحرير إفريقيا**،(الجزائر،دار الامة،2007)ص.125.

فيما بينها 75 % من ميزانية الاتحاد الإفريقي و هذا بغرض مواجهة العجز المالي الكبير في ميزانية الاتحاد بسبب تخلف و عجز اغلب الدول عن دفع مساهمتها[1].

من الصعب إعطاء رقم دقيق لحجم المساعدات الإنسانية و المالية للجزائر للدول الإفريقية، إذ تجاوزت الجزائر ضمن وثيقة "قسم التعاون الدولي" الخاصة بميزانية الشؤون الخارجية 8000 مليار سنتي لكل من:" الصومال،البنين،السنغال،المالي،النيجر،السودان،كوت ديفوار،جزر القمر،...و غيرها".

و في نفس السياق منحت الجزائر 30 طنا من المساعدات الإنسانية لصالح سكان مدينتي أغاديز و نيامي بالنيجر تضم مواد غذائية و صيدلانية [2]،و هذا لتقاليد الجزائر ووفائها بتقديم المساعدات الإنسانية اللازمة إزاء الدول الشقيقة و المجاورة.

و من حملات التضامن و الدعم الإنساني فالجزائر لم تتوقف على دعم اللاجئين الصحراويين عن طريق الهلال الأحمر الجزائري بمساعدات إنسانية تتمثل في مواد غذائية فضلا عن أفرشة و أغطية.و مساعدات لدول جنوب الصحراء قصد مساعدتها على تجاوز الأزمات الغذائية الخانقة التي يسببها الجفاف.

إضافة إلى كل ما سبق ذكره فقد عملت الجزائر على مسح ديون 14 دولة افريقية بقيمة تفوق 900 مليون دولار سنة 2010 حسب ما صرح به المستشار الأسبق لرئاسة الجمهورية السيد صلاح موهوبي [3]، و يدخل مسح الديون إلى العمل الإنساني على اعتبار أن تلك الدول تعاني من المجاعة و الحروب الأهلية و فقرا مدقعا و هو شكل من أشكال التضامن الإفريقي.

---

[1] مروة توفيق، **الاتحاد الإفريقي بين عجز التمويل و التدخل الخارجي**،نقلا عن:
http://www.ahram.org.eg/NewsQ/472841.aspx،بتاريخ:16-05-2017،على الساعة:14سا:17د.

[2] **موقع وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية:http://www.mae.gov.dz ،السياسة الخارجية،العلاقات المتعددة الأطراف،الجزائر و الاتحاد الإفريقي.**

[3] محمد سيدمو،**الجزائر تلغي1.5 مليار دولار من الديون في ظرف أسبوع**، نقلا عن:
http://www.elbilad.net/archives/98526 ، بتاريخ 15ماي2017،على الساعة:16سا:42د.

خلاصة الفصل الثاني

في نهاية الفصل الثاني نستخلص العديد من النقاط أهمها التوجه الإنساني الذي تتبناه الجزائر في دبلوماسيتها، حيث أن لها تأثير على الساحة الدولية، الإفريقية و العربية باعتبارها بوابة اروبا.

كما تكتسي الجزائر ميزة حسنة في المجال الإنساني ما يؤهلها لاحتلال مراكز متقدمة في هذا المجال من خلال تعزيز علاقاتها على الصعَدين الوطني و الدولي بسبب مساهمتها في الأعمال و المنتديات الإنسانية الإقليمية منها و الدولية. في حين تنبثق هذه الرغبة من قيمها الأصيلة الإنسانية المترجمة للتضامن و التنسيق ة التعاون في مجال الدبلوماسية الإنسانية.

الفصل الثالث

الفصل الثالث: الدبلوماسية الجزائرية في بعدها الإنساني (نموذج أزمة المالي)

تمهيد الفصل

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي بمثابة الحزام الأمني الجنوبي للجزائر،و هذا لما تشكله من عمق جيوسياسي للأمن القومي الجزائري و انكشاف امني و مصدر لتهديدات أمنية مباشرة و غير مباشرة و مصدر للتهديدات أمنية مباشرة،بالإضافة إلى انه قضية حيوية من قضايا الأمن القومي للجزائر.

سنوضح من خلال هذا الفصل الأخير و الذي هو بمثابة الجانب التطبيقي لدور الدبلوماسية الجزائرية ببعدها الإنساني في حل أزمة المالي، و لن يكون هذا إلا من خلال التحدث على أهم الممارسات التي سجلتها الدبلوماسية الجزائرية خاصة في مجال حقوق الإنسان و القانون الدولي الإنساني،مع تفسير الرؤية الجزائرية اتجاه المعضلة الأمنية التي تعرفها دولة المالي موضحا أسبابها، خلفيتها و تداعياتها على الجزائر.ثم نتطرق للتوجه الذي تقوم به الدبلوماسية الجزائرية من خلال مبادئها ووسائلها الثابتة و المرتكزة على البعد الإنساني لحل الأزمة.

المبحث الأول: ممارسات الدبلوماسية الجزائرية في المجال الإنساني

المطلب الأول: تفعيل القانون الدولي الإنساني

يصطلح على القانون الدولي الإنساني ب"قانون النزعات المسلحة"أو"قانون الحرب"، و هو جزء أساسي من القانون الدولي العام الذي يضم مجموعة من القواعد القانونية الهادفة إلى حماية و صون كرامة الإنسان أثناء النزعات المسلحة بوضع حد لمعاناته[1]. تعود نشأته إلى المعاهدتين الدوليتين "لاهاي 1899-1907" و جنيف"1949"و تنصان المعاهدتين على جملة من القواعد الإنسانية تهدف إلى جملة كرامة الإنسان.

صادقت اغلب دول العالم على اتفاقية جنيف، بحيث وصل عددها 189دولة و تعتبر الجزائر من الدول المصادقة عليها. إذ جعلت من أحكام المادة "132" من الدستور الجزائري سمو المعاهدات الدولية بما فيها الاتفاقيات المتضمنة لقواعد القانون الإنساني على القانون الداخلي[2]، كما يقع على عاتق كل دولة الالتزام بقواعد القانون الإنساني من خلال إنشاء لجان تضمن تنفيذ ذلك.فالجزائر و التزاما للقانون الدولي الإنسانية أنشأت بناءا على المرسوم الرئاسي رقم08-163 المؤرخ في 04-06-2008 ، و الذي تم بموجبه إنشاء اللجنة الوطنية للقانون الإنساني و التي من مهامها حسب السيد طيب بلعيز مايلي[3]:

---

[1] الصليب الأحمراللبناني،نقلا عن:http://www.redcross.org.lb/SubPageAr.aspx?pageid=495،بتاريخ 23-افريل2017،على الساعة:5110.

[2] عبد الرحمان خلفي، **تطبيق المعاهدات الإنسانية في الدساتير و القوانين الجزائية الداخلية**،نقلا على:file:///C:/Users/Acer/Downloads/c0216d275fc3bae278c8f4e9c6d03e10.pdf،بتاريخ 01-05-2017،على الساعة:10سا:45د.

[3] وردة.ي،**بلعيز ينصب اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني** ،جزايرس،نقلا على :http://www.djazairess.com/elmoustakbel/1000819، بتاريخ:01-05-2017،على الساعة: 11سا:30د.

- اقتراح المصادقة على الاتفاقيات و المعاهدات الدولية المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني.
- العمل على تنظيم لقاءات،ندوات ذات الصلة بالقانون الدولي الإنساني.
- اقتراح التدابير اللازمة لتكييف القانون الجزائري مع القانون الدولي الإنساني.
- القيام بدراسات تقييميه الضرورية لأداء مهامها.
- الدعوة إلى التعاون مع المنظمات الدولية الإقليمية العاملة غي هذا المجال.
- تبادل المعلومات حول قضايا القانون الدولي الإنساني مع اللجان الدول الأخرى.

إضافة إلى ما سبق نشير إلى أن الجزائر تعمل جاهدة من اجل تفعيل القانون الإنساني، و هذا بمشاركتها و مصادقتها على مشروع خطة العمل العربية لتطبيق القانون الدولي الإنساني من سنة 2014 إلى 2016[1] حيث كان مضمون هذا المشروع، النهوض باللجان الوطنية العربية المتخصصة حتى تواكب التطورات و التغيرات التي تحصل على القانون الدولي الإنساني من خلال مراجعة التشريعات الوطنية للخروج بتوصيات تتواءم و تتماشى مع الالتزامات الدولية للقانون الدولي الإنساني خاصة تلك المتعلقة بجرائم الحرب .و من هنا يتضح لنا الدور الجزائري الفعال في القانون الدولي الإنساني المستمد من حماية الكرامة الإنسانية علما أن الأمير عبد القادر كان أول الداعين لتقنين القانون الدولي الإنساني حين اسر في خضم الاستعمار الفرنسي على ضرورة معاملة الأسرى معاملة إنسانية.[2]

---

[1] **المصادقة بالجزائر على مشروع خطة العمل العربية لتطبيق القانون الدولي الإنساني للفترة 2014-2016**،نقلا عن:http://www.menara.ma/ar/2014/11/06/1442955،بتاريخ 01-15-2017،على الساعة:14سا:25د.

[2] **بيتر ماورير: الأمير عبد القادر أول الداعين لتقنين القانون الدولي الإنساني**،جريدة المجاهد،قسم الأمير عبد القادر،على الرابط:http://www.elmoudjahid.com/ar/flash-actu/2000،بتاريخ:04-05-2017،على الساعة: 13سا:44د.

المطلب الثاني: تقنين حقوق الإنسان

يعد موضوع حقوق الإنسان من المواضيع المعقَّدة و الشائعة الاستعمال،نظرا لتداخله ببعض المصطلحات عجز من خلالها الفقهاء في وضع تعريف واحد و محدد لحقوق الإنسان و حتى إتباع معايير لتصنيفها، لدى يبقي تعريف حقوق الإنسان متأرجحا بين مختلف نظر و توجهات الفقهاء و الدارسين و حتى الدول و الشعوب.

تعتبر الجزائر من الدول المصادقة على اتفاقيات الأمم المتحدة السبع المعنية بحقوق الإنسان مع بعض التحفظات و تتمثل في[1]:

- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري سنة 1972.
- العهدان الدوليين الخاصان بالحقوق المدنية و السياسية و الحقوق الاجتماعية و الثقافية سنة 1989.
- البروتوكول الاختياري الأول "الملحق بالعهد الدولي للحقوق المدنية و السياسية" سنة 1989.
- اتفاقية حقوق الطفل سنة 1993.
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ضد المرأة سنة 1996.
- اتفاقية حماية العمال المهاجرين و أفراد أسرهم سنة 2005.

كان للتحول الديمقراطي الذي عرفته الجزائر في ثمانينيات القرن الماضي و تبني دستور 1989 بمثابة منعرجا حاسما للتكفل و لتقنين حقوق و حريات الإنسان الجزائري, من خلال مجموعة من الإجراءات الحكومية و المؤسسات الدستورية الرسمية و غير الرسمية[2].حيث يلاحظ أن مصادقة الجزائر على أغلب الاتفاقيات المعنية بحقوق الإنسان كان بعد 1989.

---

[1] خادم الإسلام،**حقوق الإنسان في الجزائر**،منتديات ستار تايمز ،شؤون قانونية،نقلا عن:http://www.startimes.com/?t=26429646،بتاريخ:01-15-2017،على الساعة: 08سا: 45د.

[2] نادية خلفة،**آليات حماية حقوق الإنسان في المنظومة القانونية الجزائرية:دراسة حالة بعض الحقوق السياسية**،(الجزائر ،كلية الحقوق،جامعة الحاج لخضر باتنة،أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم القانونية تخصص:قانون دستوري،2009-2010)،ص.90.

كما سعت السلطات الجزائرية من خلال دستور 2008 و المعدَل في 2016 في فصله الرابع المعنون ب:" **الحقوق و الحريات** من المادة32 الى73" لتعزيز حقوق الإنسان نذكر بعضها[1]:

- **المادة *38*:** *الحريات الأساسية و حقوق الإنسان و المواطن مضمونة.*
- **المادة 41:** حريات التعبير، وإنشاء الجمعيات، والاجتماع، مضمونة للمواطن.
- **المادة 54:** حق إنشاء الجمعيات مضمون. تشجع الدولة ازدهار الحركة الجمعوية. يحدد القانون شروط وكيفيات إنشاء الجمعيات.
- **المادة 56:** كل شخص يُعتبر بريئا حتى تثبت جهة قضائية نظامية إدانته، مع كل الضمانات التي يتطلبها القانون و غيرها من المواد المتعلقة بحقوق الإنسان .

و لن يتم هذا إلا بإنشاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان كمؤسسة دستورية مستقلة تقوم بمهام المراقبة و الرصد و الإنذار. فبناءا على تقرير منظمة العفو الدولية" أمنستي" لسنة 2016-2017"حول وضعية حقوق الإنسان الفردية و الجماعية و حرية التعبير، فبرغم من الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة الجزائرية مؤخرا في التعديل الدستوري ، إلا أنها لازالت تمارس بعض القيود على حرية التعبير و تكوين الجمعيات و التجمع،إلى جانب اعتقال بعض المنتقدين و من بينهم المدافعون على حقوق الإنسان[2] .

أكد رئيس اللجنة الاستشارية لترقية حقوق الإنسان السيد فاروق قسنطيني أن الجزائر خطت خطوة هامة في مجال حقوق الإنسان إلا انه لابد من تحقيق المزيد في مجال الحقوق الاجتماعية مؤكدا أصبح لمنظمات المجتمع المدني و الأحزاب السياسية اللجوء إلى الصحافة للتعبير عن أرائهم، و هنا قد يرد على الانتقادات التي أعطتها هيومن رايتس ووتش (Humain Rights Watch)، حول وضع حقوق الإنسان بالجزائر.

[1] الدستور الجزائري،**الفصل الرابع ،الحقوق و الحريات" ،لسنة 2008.**

[2] التقرير العالمي لحقوق الإنسان 2017.

المطلب الثالث: تعزيز السلام

تلعب الجزائر دورا كبيرا في تعزيز السلام على المستوى القاري و الدولي من خلال دبلوماسيتها التي تسعى دوما لتحقيق السلم و الأمن الدوليين و الاهتمام بالإنسان ، و دورها في حل النزعات الإقليمية و الدولية بالطرق السلمية متجنبة في ذلك الوسائل العسكرية المسببة للعنف و الحرب.

تعمل الدبلوماسية الجزائرية على تفعيل آلية الحوار السياسي السلمي مع التأكيد على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة احتراما لسيادة الدول ووفاء بمبادئ السياسة الخارجية المستمدة من مواثيق الثورة التحريرية بما فيها بيان أول نوفمبر1954،ميثاق مؤتمر الصومام 1956 ، مؤتمر طرابلس1962 [1].

يمكن الإشارة للدبلوماسية الجزائرية الثورية التي عملت من اجل تدويل القضية الجزائرية في المحافل الدولية للحصول على الاستقلال، علما أنها رفضت العديد من وساطة أجنبية التي عرضت عليها في المفاوضات مع الاستعمار الفرنسي.

الكثير من السياسيين و الدبلوماسيين وحتى الدارسين يعربون على الدور الايجابي للدبلوماسية الإنسانية الجزائرية، و سعيها الدائم لإحلال السلام في إفريقيا باعتباره المجال الجيو استراتيجي لتفعيل دبلوماسيتها .

فهي تعمل دوما للتقريب بين الأطراف المتنازعة و دعوتهم للجلوس إلى طاولة التفاوض حفاظا على الأمن و الاستقرار ،ما جعل الجميع يشهد لها بدورها الريادي في حل أزمتي مالي و ليبيا بغرض تجربتها في مجال حفظ السلام و المصالحة الوطنية و فق ما أكده السفير الكيني بالجزائر موايموشيرا:" **إن الجزائر تلعب دورا مهما في إرساء السلم و الآمن في المغرب العربي لا سيما فيما يخص الجهود الدبلوماسية المبذولة لتسوية الأزمة الليبية و كذلك في منطقة الساحل حيث تم اتفاق السلم و المصالحة في مالي بفضل الجزائر رئيسة الوساطة الدولية**"[2].

---

[1] **الدبلوماسية الجزائرية: من دبلوماسية تقرير السلام إلى دبلوماسية تصدير السلام**،مجلس الأمة،العدد،72، (نوفمبر ،2016)،ص.ص.38.39.

[2] خالد صلاح ،**سفير كينيا: الجزائر تلعب دورا مهما في إرساء السلم و الأمن في إفريقيا**، نقلا عن :https://www.youm7.com/story/2017/1/19/سفير-كينيا-الجزائر-تلعب-دورا-مهما-فى-إرساء-السلم-والأمن/3063565،بتاريخ05-05-2017،على الساعة 17سا.

و في نفس السياق اتجه إليه مدير معهد الأمم المتحدة للتكوين و البحث حين صرح:"**إسهام الجزائر في تحقيق السلم و الأمن و قضايا التحرر في القارة تاريخي و هو إسهام معروف لدى الجميع قبل موجة التحرر في القارة الإفريقية و بعدها إلى غاية اليوم**".[1]

و منه الدبلوماسية الجزائرية هي دبلوماسية ذات القيم الإنسانية و الوطنية ، تعمل دوما من اجل تعزيز السلام و في كافة الدول الإفريقية و العربية و هكذا انتقلت من دبلوماسية تقرير السلام عبر الانجازات التاريخية للقادة الثورة أخرها كانت اتفاقية أيفيان إلى حفظ السلام وفق العقيدة و المبادئ التي بنت عليها سياستها الخارجية من خلال لعبها دور الوسيط في العديد من النزعات الدولية.

[1] **تصريح مدير معهد الأمم المتحدة للتكوين و البحث حول دور الجزائر في إرساء السلم و الأمن الدوليين**، نقلا عن: http://fibladi.dz/الاخبار/الأحداث/item/658755-إسهام-الجزائر-في-تحقيق-السلم-و-الأمن-في-القارة-الإفريقية-تاريخي-يجب-الإعتراف-به-دوليا،بتاريخ 05-05-2017،على الساعة:17سا:30د.

المبحث الثاني: خلفيات الأزمة في المالي

المطلب الأول: طبيعة الأزمة في المالي

جمهورية مالي هي دولة افريقية غير ساحلية، تقع في شمال غربي قارة إفريقيا، يحدها من الشمال الجزائر، من الشرق النيجر،من الجنوب بوركينافاسو و كوت ديفوار و غينيا أما من الغرب كل من السنغال و موريتانيا[1].تزيد مساحتها عن 1.240.000كلم^2 ،و يبلغ عدد سكانها 14,5 مليون نسمة.تتكون من ثماني مناطق حيث تصل حدودها الشمالية إلى عمق الصحراء الكبرى و المنطقة الجنوبية هي التي يتمركز فيها اغلب السكان و يمر بها نهري النيجر و السنغال.[2]

تعدُ مالي من الدُول المركبة عرقيًا فأغلبية السكان من الأفارقة الأصليين،و تنقسم التركيبة الاجتماعية إلى ثلاثة مجموعات الأولى: متمثلة في الفولان و هم اكبر مجموعة سكانية في مالي أي الأغلبية، أما المجموعة الثانية متمثلة في المانديجو، بينما المجموعة الثلاثة متمثلة فأقليات:"الماندي ،الفولتايك ،السنغاي ، العرب و الطوارق"[3].ما يجعلها عبارة عن مزيج من الأعراق تعيش في كنفها، ما خلق أزمة داخلية سببها الحرمان و التهميش الذي عانته الطوارق الذي يمتد وجودهم في المنطقة الممتدة من موريتانيا غربًا، مرورًا بليبيا و الجزائر شمالًا،فضلا عن شمال مالي و النيجر، و حتى بوركينافاسو و التشاد مع العلم أن أربعة من هذه الدول هي حدودية مع دولة المالي، فهي مساحة كافية لكثافة سكانية ضعيفة و الخريطة رقم 01" توضح مناطق انتشار و تواجد الطوارق في منطقة الساحل الإفريقي". "

---

[1] أحمدايدابير ،**التعددية الإثنية و الأمن المجتمعي:دراسة حالة مالي**،(الجزائر،كلية العلوم السياسية و الإعلام،جامعة الجزائر3، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية،تخصص:الدراسات الأمنية و الإستراتيجية،2011-2012)ص.115.

[2] **جمهورية مالي بوابة إفريقيا الإخبارية**، على الرابط :http://www.afrigatenews.net/content/ جمهورية-مالي.

[3] ايدابير،مرجع سابق ،ص.117.

الخريطة رقم 01:" **توضح مناطق انتشار و تواجد الطوارق في منطقة الساحل الإفريقي"**

المصدر:http://4.bp.blogspot.com/-Carte_peuple_touareg_ar.jpg ،بتاريخ 07أفريل2017،على الساعة: 12سا:00دقيقة.[1]

تعود جذور مشكلة الطوارق إلى سنة 1958 ، حين أرسلت في شهر مايو من عام 1958 رسالة إلى الجنرال "شارل ديغول"،حين طالبه 300 من شيوخ الطوارق بعدم ضمهم إلى دولة مالي، و قوبل هذا الأخير بالرفض من قبل فرنسا ما أسفر عليه توزع قبائل الطوارق بين دول النيجر ،بوركينافاسو ليبيا و الجزائر.

و في بداية تسعينيات القرن الماضي بدأت الأزمة و الصدام بين الجيش المالي و الطوارق، نتيجة عن التراكمات لمآسي عانت منها الطوارق ، فسوء الأوضاع الاجتماعية أسس لحركة متشكلة

[1] خريطة تمركز التوارق نقلا عن :***http://4.bp.blogspot.com/-Carte_peuple_touareg_ar.jpg***،بتاريخ 07أفريل2017،على الساعة: 12سا:00دقيقة.

من مناضلين ذوي القوة العسكرية عرفوا ب"الحركة الأزوادية"،التي وضعت أمامها جملة من التحديات للمطالبة و لاسترجاع حقوقهم الاجتماعية و الاقتصادية، و التي تحولت و أخذت منحنى سياسي بحث متمثل في تحقيق حام الطوارق في الانفصال بإقليم الأزواد و هذا ما أكَده محمد أق ماما حين قال :" **لقد ظهرت حركة الأزواد إلى الوجود لمواجهة العنصرية المفرطة التي واجهها العرب و الطوارق من قبل النظام المالي،فقد سلَط عليهم أقصى مظاهر الظلم و الاستبداد فقتل الأطفال و النساء و إعدام الشيوخ و العلماء و قام بإتلاف الموانئ و إفساد المراعي و ردم الآبار و منابع الحياة**".[1] و بناءا على هذا يتضح لنا الحرمان و الاضطهاد التي عاشته الطوارق داخل دولة المالي من ظلم و استبداد علما أن الطوارق هم بدو رحل.

إن موجات الربيع العربي التي عرفتها الدول العربية و المتاخمة لمالي على غرار مصر،تونس بصفة عامة و ليبيا بصفة خاصة بعد انهيار نظام ألقذافي.[2] حين عاد مئات المسلحين الطوارق الذين كانوا يقاتلون في صفوف كتائب ألقذافي إلى شمال مالي،أين وقعت اشتباكات بينها و بين الجيش المالي حيث تحصل هذا الأخير على إثرها هزائم متتالية،أدى إلى طلب دعم عسكري إضافي لمواجهة"حركة تحرير الازواد" المتحالفة مع "حركة أنصار الدين"، و هذا ما رفض من قبل الحكومة الماليَة سنة 2012.و ما يجب الإشارة إليه؛ أن مطالب الحركة هذه المرة لم يكن حول تحسين الأوضاع الاجتماعية بل و إنما إنشاء دولة الازواد التي لن تكون إلا بفصل المناطق الشمالية عن دولة مالي،و قد اختارت الحركة هذا التوقيت لتفجير الأوضاع تزامنا مع الانتخابات الرئاسية التي كان من المنتظر إجراءها مابين 29 و30جانفي 2012.[3]

---

[1] عربي بومدين،**أزمة شمال مالي و المقاربة الجزائرية**،نقلا عن:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=329943، بتاريخ 2107/04/07 على الساعة: 11سا:45دقيقة.

[2] إبراهيم كونتاو،**النزاع المسلح في مالي: قراءات افريقية**،(السعودية،الشركة الوطنية لتوزيع السعودية ،2013) ،ص.34.

[3] الزايدي توريت و ياسين لعزيز،**بناء السلم في مالي:الفرص و التَحديات**،(الجزائر،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة 08ماي 1945 قالمة،مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر في العلوم السياسية ، تخصص : علاقات دولية ودراسات أمنية،2014-2015)ص.59.

و في 06 أفريل 2012 تفاجأ العالم بإعلان الحركة الوطنية لتحرير الازواد أنَ شمال مالي دولة مستقلة للطوارق ، و أن الإعلان يسري في الحال و بقيت الأوضاع في تغير مستمر. [1]
ففحين بدأت الدولة وضع أسسها على الأراضي غير الشرعية في شمال المالي، كانت هذه الأخيرة تمر بأوضاع سياسية مزعزعة سببها المسيرة الاحتجاجية التي قام بها مجموعة من الضباط تحت حجة أنَ الحكومة في مالي عاجزة على مراقبة و حماية الفضاء الصحراوي، ما أدى إلى انقلاب عسكري ضد الرئيس "أمادو توماني توري" في 21 مارس 2012. إلى أن يستقر الوضع بحكومة انتقالية تلبي مطالب الانقلابيين بقيادة العسكريين.[2]
و هكذا أصبحت تواجه دولة مالي أزمتين: الأولى في شمال مالي و المتمثلة في مشكل الطوارق و الثانية في الجنوب و المتمثلة في أزمة الانقلاب العسكري .

المطلب الثاني: أسباب أزمة الطوارق في شمال مالي

مشكل أو أزمة طوارق مالي هي جزء من أزمة الساحل، فاجتماع العديد من الأسباب جعلها لاَن تكون حسَاسة،و تعود هذه الأزمة إلى مجموعة من الأسباب:

1. **الأسباب التاريخية:** المقصود بها، الاستعمار أو دور الاستعمار الفرنسي في المالي من خلال الممارسات التي طبقها و قام بها، من أجل بسط نفوذه و هيمنته بسياسات استعمارية نذكر من بينها "فرق تسُد". التي لن تكون إلا من خلال إثارة النَعرات العرقية بين أبناء المجتمع الواحد،أي بين الطوارق كأقلية أو كأسياد سابقين على الصحراء و بين السود الذين أصبحوا متساوين معهم في الحقوق و الواجبات بعدما كانوا حرفيين عندهم.حيث أن خروج الاستعمار خوَل لهم امتياز الهيمنة

[1] ابراهيم كونتاو،مرجع سابق ،ص.35.

[2] الحاج ولد إبراهيم،**تعزيز الأزمة في شمال مالي:انفجار الداخل و تداعيات الإقليم**،(الدوحة،مركز الجزيرة للدراسات،2012)،ص.3.

.

على إدارة شؤون الدولة زد على ذلك الحدود الموروثة عن الاستعمار الفرنسي الذي لم يراع فيها لا الامتدادات العرقية و لا القبلية ولا الطبيعية.[1]

2. **الأسباب الاجتماعية:** يقصد بالأسباب الاجتماعية التركيبة الاجتماعية في دول المنطقة، أي مستوى التفاعل بين الطوارق و العرقيات الأخرى حيثُ نجد الصراع الدائم بين الطوارق أسياد الصحراء و السود الأكثر قوة و سلطة معناه سيطرة السود على السلطات في البلاد التي يعتبر الطوارق مواطنين لهم[2]،فالاختلافات الفيزيولوجية بين الطوارق و العرقيات الأخرى نتج عنها وضع اجتماعي و قبلي ، أدىإلى خلق مشاكل سياسية تتمثل في النزاع حول السلطة و الثروة ،سببه انعدام الثقة بين الطرفين و الخوف المتبادل من الأخر ما أسفر عنه تصعيد حدة النزاع في كل مرة.[3]
3. **الأسباب الاقتصادية:** و هي مرتبطة بعملية التنمية الاقتصادية داخل البلاد ،أي مستوى استفادة كل عرقية من مختلف موارد البلاد و ثرواتها. إضافة إلى تموقع الطوارق بإقليم الحافة و ليس بإقليم الوسط أو القلب يمنح لهم مجالا أوسع للمناورة ما يعزز موقفهم التفاوضي مع السلطات المركزية، و يحدد أيضا سيطرتهم على مصادر المواد الأولية لدولتي المالي و النيجر.[4]

و لما ضرب البلاد جفاف بين 1970–1987 ولّد شعورا بالظلم و التهميش لدى الطوارق الذين اقتنعوا بعدم التكافؤ الاقتصادي،خاصة حين فقد الآلاف منهم مواشيهم و أصبحوا بدون مورد مالي ،و انعكاسا لضعف الأداء الاقتصادي الكلي في دولة المالي ظهرت عدة مشاكل على غرار الفقر،المجاعة و المرض.

4. **الأسباب السياسية و الأمنية:** يعنى بالأسباب السياسية طبيعة الأنظمة السياسية التي تحكم و حكمت دولة مالي بعد الاستقلال، و القائمة على شخصنه السلطة"الديكتاتورية"و هي الميزة التي تميز جل الدول الإفريقية،ما أدى إلى إقصاء الطوارق من العملية و الحقل السياسي فلم يكن لهم

---

[1] نبيل بويبية،**المقاربة الجزائرية اتجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى**،(الجزائر،كلية العلوم السياسية والإعلام،جامعة الجزائر03،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية،تخصص:دراسات مغاربية،2010-2011)ص.37.

[2] أحمد ايدابير،مرجع سابق ،ص.133.

[3] نبيل بويبية،مرجع سابق ،ص.38.

[4] نفس المرجع،ص.39.

وجود لا على المستوى الإداري و لا حتى السياسي نتيجة تعصب الحكام لأثنيتهم في سلوكياتهم،[1]و حصر النخب في الانتماءات العرقية بتكريس الأنظمة الخوف كركيزة و العنف كوسيلة لتحقيق الأهداف.

بينما الأسباب الأمنية تتمثل في غياب هيكلة حقيقية للمؤسسة العسكرية الأمر الذي دفع بنشر الميليشيات بشكل واسع. و تدخلها في القضايا السياسية و الاجتماعية.

إنَ أزمة مالي هي أزمة معقدة و متعددة الأسباب، و يتمثل سببها الرئيسي بأزمة بناء الدولة ما أدى إلى الصراع الدائم بين المنطقة الشمالية و المنطقة الجنوبية.

المطلب الثالث:تداعيات أزمة شمال مالي على الجزائر

كان لازمة المالي"مشكل الطوارق" منذ بدايتها في تسعينيات القرن الماضي،تداعيات و تأثيرات إقليمية على الدول المجاورة لها،ما أدى بحكام الدول المتاخمة التعامل مع هذه الأزمة بجدية و اهتمام لما تشكله من عدم الاستقرار لكل دولة،كما تهدد أمنها الداخلي التي قد تنجر عنه أزمات إنسانية تكون كفيلة بفتح مجال للتدخل الأجنبي في منطقة الساحل و هو الحزام الأمني الجنوبي للجزائر.فمسألة الهوية و الأقليات الإثنية و الدينية تشكل خطرًا مباشرا على وحدة استقرار جميع دول الساحل و دول شمال إفريقيا[2].و التي تستدعي حلا جذريا من طرف دول المنطقة. و هذا ما تقوم به الدبلوماسية الجزائرية و التي تعتبر مشكل الطوارق أهم و أعقد تحدي تواجهه خاصة مع تعدد أطراف النزاع " الجزائر، النيجر،بوركينافاسو،القاعدة في المغرب العربي، حركة التوحيد و الجهاد في غرب إفريقيا، جماعة أنصار الدين، فرنسا..." ومن التداعيات التي تواجهها الجزائر نذكر مايلي:

- إن عدم إيجاد سبل لتسويتها يؤدي إلى انتقال عدوى المطالب الانفصالية إلى الجزائر ،فعلى الرغم من دمج الحكومة الجزائرية لقبائل الطوارق في الحياة السياسية و الاقتصادية و تغيير نمط معيشتهم مقارنة بالطوارق المتواجدين في كل من النيجر و المالي أين يعانون التهميش .

[1] إسماعيل صبري مقلد، **الإستراتيجية و السياسة الدولية:المفاهيم و الحقائق الأساسية**،(بيروت،مؤسسة الأبحاث العربية ،1979)،ص.19.

[2] نبيل بويبية،مرجع سابق ،ص.145.

- تنامي "القاعدة في المغرب العربي" و علاقتها ببعض العناصر الجهادية من الطوارق،و التي تبلورت حتى تم إعلان "إياد أق أغالي" إقامة إمارة إسلامية في المناطق الشمالية[1] لدولة مالي، و الذي يعتبر تهديدا مباشرًا للجنوب الجزائري و هاجسا أمنيا هام.
- إن إتباع الجماعات"القاعدة في المغرب العربي" المواجهة العسكرية كوسيلة كفيلة ضد الأنظمة السياسية يستهدف الجنوب الجزائري[2] لأن هشاشة المنظومة الأمنية في المالي سيوجه تلك الجماعات إلى الجزائر و التي تكون مجبرة على مواجهة تهديد معقدا و مركبا:الأول تنامي الحركات الجهادية على الحدود الجنوبية الجزائرية و الثاني دور الأطراف الخارجية الساعية لزعزعة الأمن القومي الجزائري.
- يمكن كذلك التحدث عن تفاقم الجريمة المنظمة، فعدم الاستقرار بدولة مالي سيفتح المجال أمام المهربين للتحرك أكبر من خلال التجارة غير الشرعية للمخدرات و الأسلحة و البضائع و حتى الأشخاص.
- قد تعاني الجزائر من تحديات ديموغرافية سببها تدفق العشرات من اللاجئين إليها، و هذا نظرا لما يعيشه الطوارق من تقلبات في أوضاعهم تتأرجح بين استقلال إقليم الأزواد و بين المعاملة التعسفية على يد الجيش المالي.
- تسعى الجزائر وفقا لمبادئ سياستها ا لخارجية الثابتة لتفادي الوجود الأجنبي المباشر عند حدودها الجنونية، و منعهم من التدخل بمختلف أشكال التعاون الإقليمي[3]،هاهي اليوم تسير في الاتجاه المعاكس و هذا عندما حلقت الطائرات الفرنسية فوق الأراضي الجزائرية التي انتقدت بشدة من قبل معارضيها بحجة أن الدبلوماسية الجزائرية تعارضت مع مبادئها المنصوص عليها دستوريا .

---

[1] ولد إبراهيم،مرجع سابق ،ص.08.

[2] نبيل بويبية،مرجع سابق ،ص.148.

[3] نبيل جمال الزغبي،**ماذا لو أعلن الطوارق دولة في شمال مالي؟ التداعيات على النيجر و الجزائر و ليبيا**،مركز الناظور للدراسات و الأبحاث,نقلا على:/http://natourcenter.info/portal/2012/04/08/ ،بتاريخ 12أفريل 2017،على الساعة: 14سا:00.

- إن ازدياد حجم العنف و توسع حالات اللاإستقرار في دولة مالي بين الطوارق و الجيش المالي دفع بهروب جماعي لآلاف الأشخاص إلى الدول الشمالية المجاورة من بينها الجزائر علما انه يوجد في ولاية تمنراست الحدودية ما يقدر بحوالي 30 ألف[1] شخص موزعين بين شباب و نساء.

[1] د.ظريف شاكر، **،معضلة الهجرة السرية في منطقة الساحل الإفريقي و الصحراء الكبرى و إرتداتها الإقليمية،** مجلة العلوم القانونية و السياسية،دورية نصف سنوية متخصصة محكمة دوليا،العدد 13،(جوان2016)،ص.ص.1.10.

المبحث الثالث: الدبلوماسية الجزائرية اتجاه أزمة المالي

المطلب الأول: الوساطة الجزائرية في أزمة المالي

منذ تسعينيات القرن الماضي ،بذلت الجزائر جهودا دبلوماسية من اجل إيجاد حل لازمة شمال مالي"الطوارق "،وفقا لثلاثة محاور أساسية مترجمة لمبادئ سياستها الخارجية الثابتة و المرنة.

أولها: الحل السلمي كأداة لتجنب تصعيد حدة الصراع ،مع منع التدخل الأجنبي في شمال مالي الذي يعتبر تهديدا للأمن و الاستقرار الجزائر، وفق ما صرحه وزير خارجية الجزائر سنة 2012السيد مراد مدلسي:"**الجزائر تأمل أن تجد قضية شمال مالي حلها في إطارها الوطني**"[1]. و من هنا تتضح الدبلوماسية الجزائرية في محاولة إبعاد القوى الأجنبية عن المنطقة.

ثانيا: ووفقا لما أكده رئيس الوزراء السابق السيد أحمد أويحي:"**الجزائر تدعم الحَل عبر الحوار،و لن تقبل المساس بوحدة و سلامة أراضي المالي**"[2].من خلاله نستنتج أن الدبلوماسية الجزائرية تسعى لتشجيع الحوار المباشر مع جميع الأطرف، بينما المحور الأخير يتمثل في جمع الإطراف المتنازعة على طاولة المفاوضات[3]، حسب ما أدل به الوزير المنتدب للشؤون الإفريقية و المغاربية السيد عبد القادر مساهل:"**أن المسعى الرامي إلى جمع الحكومة المالية و ممثلي حركة الطوارق حول طاولة واحدة ،تنم عن الإرادة في إيجاد حل تفاوضي للنزاع يحمي الوحدة الترابية**

---

[1] سليمان.ح ، **مدلسي يعلن تأييد الجزائر لحل سياسي في شمال مالي**،جريدة الخبر نشر يوم 2012/02/15، نقلا على:http://www.djazairess.com/elkhabar/280321،بتاريخ2017/04/26،على الساعة: 23سا:25د.

[2] أحمد ايدابير،مرجع سابق الذكر،ص.157

[3] محمد الأمين بن عائشة،**الدبلوماسية الجزائرية و المعضلة الأمنية في مالي:بين الاستمرار و التغيير**،نقلا عن: http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mhmd_amin_bn_3a2isha.pdfبتاريخ :11-01-2017 على الساعة:16سا:30د.

لمالي ....."في اجتماع على مستوى الوزراء لمجلس السلم و الأمن التابع للاتحاد الإفريقي في باماكو يوم 2012/03/20[1].

فاجتماع هذه المحاور الثلاثة السابقة الذكر تحقق الحل السلمي وفقا لمنظور الدبلوماسية الجزائرية.

و انطلاقا مما سبق،كانت أول مبادرة تقوم بها الجزائر لمحاولة حل النزاع هو تفعيل آلية الوساطة الطبيعية،الحيادية و الحصرية المرتكزة على البعدين الإنساني و الأيديولوجي، خاصة مع طوارق المالي و النيجر و من هنا سنشير إلى أهم المحطات التي عرفتها الوساطة الجزائرية.و كمرحلة أولية و مبدئية لإدراك دول الساحل بأهمية مشكل الطوارق نذكر مايلي:

- **قمة جانت 1990**: و التي ضمت كل من دول"الجزائر،مالي،النيجر ليبيا" في مدينة جانت الحدودية يومي 08-09/سبيمبر 1990 حيث أكّدت فيه الدول المشاركة على[2]:

أ- استقرار المنطقة و ذلك بتنمية المناطق الحدودية لها.

ب-وضع حد للتهميش الذي يعيشه سكان الطوارق.

ت-تحسين أوضاعهم الاجتماعية.

ث-الأمن و الاستقرار.

ج- عدم استعمال القوة لحل مشكل ألطارقي.

فمن خلال هذه النقاط ركزت الدول الأربعة على البعد الاجتماعي و الاقتصادي و السياسي لحل المشكل، و التي قوبلت مبدئيا. هي بمثابة الأرضية الأساسية للاتفاقيات اللاحقة حيث ركزت هذه القمة على عامل الاستقرار في المنطقة الحدودية حتى لا تنتقل العدوى الانفصالية للجزائر علما أن

---

[1] عاطف قدادرة، **مجلس الأمن الإفريقي يدعو لوساطة بين باماكو والأزواد،جريدة الخبر نشر يوم2012/03/22**، نقلا على :http://www.djazairess.com/elkhabar/284270 بتاريخ 2017/4/26،على الساعة:22سا:35د.

[1] ليلى قارة، **الوساطة الجزائرية في النزاع الداخلي المالي 2010/1963**، (الجزائر، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر3، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص: دبلوماسية، 2011)ص.80.

هذه الأخيرة كانت تعيش في أزمة أمنية و سياسية أين تعاملت الدبلوماسية الجزائرية بحذر مع القضية حتى لا تتعقد الأمور و يحيل إخراج الجزائر من هذا المأزق الأمني الذي تتخبط فيه.

تلى القمة **اجتماع 1990** الذي جمع وزراء الداخلية للدول الأربعة في أكتوبر من سنة 1990 في "غاو" و تم التركيز فيه على[1]:

أ- -تنقل الأشخاص.

ب-تنمية المناطق الحدودية.

ت-محاربة ظواهر الهجرة السرية"مخدرات، تهريب".

ث-إنشاء مناطق تعاونية رعوية.

ج- توفير وسائل الصحة الإنسانية و الحيوانية و إنشاء مدارس و برامج التنمية.

اهتم هذا الاجتماع بالجانب الاجتماعي و الذي تسعى من خلاله الدول السالفة الذكر تحسين المستوى الاجتماعي و الاقتصادي للطوارق.

إن تماطل الدول في تطبيق ما توصل إليه من توصيات انعكس سلبا على مشكل الطوارق ،ماأدى بالجزائر إلى تبني الوساطة كأداة لاحتواء النزاع، بإقناع المتفاوض الطارقي للجلوس على طاولة التفاوض. و هذا ما تم فعلا حين استطاع الوسيط الجزائري أن يحضر إلى تمنراست في 12 ديسمبر 1990 زعيم "حركة الازواد"، من خلال رسالة يوضح فيها بواقعية عن واقع الأزمة، و بدأت المفاوضات بينه و بين الوسيط الجزائري التي عرفت صعوبات سببها وجود شروط تعجيزية من كلا الطرفين"الحكومة المالية و حركة الازواد خاصة[2]وهي :

- إقامة نظام فيدرالي في مناطق كيدال،غاو و تومبكتو و تكون تابعة للمالي.
- الإشراك في ميزانية الدولة بتحقيق ثلث منها.

---

[1] أحمد شنه،**العاصفة الزرقاء، تفاصيل حرب مدمرة انتهت على طاولة مفاوضات جزائرية**، (الجزائر، مؤسسة هديل للنشر و التوزيع، ب.س.ن)ص.129.

[2] عمر الأنصاري،**يوم للسلام و أخر للحرب**،جريدة الشرق الأوسط ليوم 16-02-2007،نقلا على:

http://archive.aawsat.com/details.asp?article=406555&issueno=10307#.WQHIsWnyjIU

،بتاريخ 2017/04/22،على الساعة 11سا:35د.

- إخلاء المناطق الشمالية من جيوش النظام المالي.

إن الاختلافات التي عرفتها نقاط السابقة الذكر،استدعت للقاءات أخرى توجت باتفاقية تمنراست 1991 بحضور "إياد أق غالي" ، "أوسمان كوليبالي" قائد أركان الجيش المالي و "محمد صالح دمبري" وزير الداخلية الجزائري[1].حيث تم الاتفاق على ما اختلف عليه مع التأكيد على موقف الجزائر اتجاه قضية الحدود المروثة عن الاستعمار ومبدأ الوحدة الترابية للدول المستمدين من بعدها الثوري .و تم الاتفاق على مايلي[2]:

- وقف إطلاق النار بين الطرفين و هذا منَصت عليه "المادة 01" من اتفاقية تمنراست لسنة 1990.
- وفقا للمادتين" 09-10" تم الاتفاق حول إنشاء لجنة مكلفة بحل النزاعات برئاسة ووساطة الجزائر ابتداء من تاريخ 19-01-1990.
- منح المناطق الشمالية الحرية في تسيير شؤونها الجهوية و المحلية.
- إدماج المسلحين الطوارق في صفوف جيش المالي حسب المادة"08".
- إلغاء بعض المناطق العسكرية المتواجدة في الأماكن العمرانية و إبعادها عنها وفقا للمادة "06".

لقد تمكن هذا الاتفاق من خلق نوع من الاستقرار في منطقة شمال مالي و بين الإطراف المتنازعة ،و هذا إلى غاية سنة 2005 حين تجدد التوتر بين الأطراف التقليدية للنزاع" الطوارق و الحكومة المالية".على اثر تأسيس حركة التحالف الديمقراطي من اجل التغيير السبب الذي استدعى بحكومة مالي، إلى طلب الجزائر لقيادة وساطة[3] جديدة بين الأطراف المتنازعة و إقناعهم للجلوس حول طاولة التفاوض من جديد بين باهنغا" ممثل الطوارق"،كافو غوناكوني"جنرال جيش المالي"، محمد بجاوي"وزير الخارجية الجزائري"،عبد القادر مساهل"الوزير المنتدب للشؤون الإفريقية"و عبد الكريم غريب" سفير الجزائر في مالي".

---

[1] أحمد ادابير،مرجع سابق ،ص.152.

[2] أحمد شنه،مرجع سابق ،ص.ص 173.174.

[3] ليلى قارة،مرجع سابق ،ص.86.

و توجت هذه الوساطة باتفاقية 2006 و التي حددت مجموعة من النقاط[1]:

- منح أقاليم الشمال نظاما لا مركزيا يمكنهم من تسيير شؤونهم المحلية.
- إنشاء مجلس محلي مؤقت للتنسيق و المتابعة داخل المنطقة، مهمته مراقبة الميزانية مع تولي أمور التنمية في الشمال.
- تكوين شرطة محلية و درك شبه عسكري، يضم الطوارق الذي يتولى مهمة حفظ الأمن في المنطقة.
- اعتراف الطوارق بالوحدة الترابية لمالي.
- منح الطوارق صلاحيات جهوية تهتم بالتبادل التجاري و الاستثمار مع إنشاء صناديق للتمويل و مشاريع للتنمية.

لقد هدف هذا الاتفاق إلى محاولة خلق الاستقرار في دولة مالي من جهة و منح بعض الامتيازات و الصلاحيات المحدودة التي قد تخلق الاستقرار و التعايش بين الطوارق و الماليين و هذا ما حدث فعلا ،و يعتبر اتفاقية 2006 المرجعية القانونية للأطراف لمتنازعة في المالي .

و كما في كل مرة أن عدم التزام الأطراف ببنود الاتفاقيات و خرقها،أدى إلى توترات و هجومات مسلحة جديدة في 17 جانفي2012[2]، وكعادتها دعن الجزائر مرة أخرى إلى وقف إطلاق النار و دعوة الأطراف المتنازعة للجلوس إلى طاولة المفاوضات لإيجاد حل سلمي للمفاوضات. الذي ترتب عليه اتفاق من أجل السلم والمصالحة في مالي" بين الحكومة والأرضية و حركات الأزوادفي مايو 2015 .

[1] علي الأنصاري،**صراع رعاية المفاوضات بين مالي و الطوارق يعمق الخلاف الليبي الجزائري**،نقلا على:http://www.amazighworld.org/arabic/human_rights/index_show.php?id=472 بتاريخ:27-04-2017،على الساعة: 13سا:10د.

[2] احمد ايدابير،مرجع سابق ،ص.155.

المطلب الثاني:المقاربة الإنسانية الجزائرية في مالي

تتعامل الدبلوماسية الجزائرية مع مشكلة الطوارق من فرضية مفادها: أن وجود أقلية معينة تتقاسمها مجموعة من الدول، قد يجعل من عدم استقرار هذه الأقلية في دول معينة تنتقل إلى بقية الدول المجاورة[1]. هذا هو وضع الطوارق في شمال مالي الذي يحمل تداعيات تصل إلى الدول المجاورة من بينها الجزائر.

إن توجهات الدبلوماسية الجزائرية في شمال مالي اتجاه مشكل الازواد معبرة عن مفهوم الدعم و المساعدات الإنسانية، بسبب وفود الكثير من اللاجئين،النازحين و المهاجرين باعتبارها محطة استقبال.ففي ظل الحديث عن اللاجئين و النازحين ،يوجد بمدينة تمنراست ما يقارب 40 جنسية افريقية و هذا ما أكدته المحافظة السامية للاجئين في شهر مارس 2012 حين أعربت عن الارتفاع الكبير للنازحين الماليين للدول المجاورة حين ذكرت إحصائيات قامت بها أن عدد النازحين الماليين هو 43الف في حين 1500[2] توجهوا نحو الجزائر. التي حتما ستتحمل هذا الكم لأسباب جغرافية و إنسانية من اجل التكفل بهم من جهة ، و من تأثيراته على الأمن الوطني من جهة أخرى :

- استنزاف الجزائر لميزانية كبيرة جراء المشاريع التنموية في الجنوب و المساعدات الإنسانية المقدمة.
- فتح المجال للتدخل الأجنبي في مالي من حجة و منطق تقديم المساعدات الإنسانية و الدفاع عن حقوق الإنسان.

---

[1] عربي بومدين،**واقع الأمن الإنساني في الساحل الإفريقي و أثره على الأمن الجزائري:مالي نموذجا**،(الجزائر،كلية الحقوق و العلوم السياسية،جامعة وهران،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: العلاقات الدولية و امن الدولي،2013-2014)ص.180.

[2] جمال بوزادية، **البعد الاستراتيجي في مالي و تداعياتها على بلدان المغرب العربي**،مجلة الفكر،العدد,5،(مايو،2013) ،ص.543.

هذا ما دفع بالجزائر إلى إتباع دبلوماسية توفر السلم و الأمن و تعزز الاستقرار من خلال تحقيق المصالح الوطنية[1] و المقصود به التفاعل و التصدي للتهديدات التي تمس بصفة مباشرة الأمن الجزائري كالمخدرات،الإرهاب و الجريمة المنظمة باعتبار الجزائر دولة عبور إلى اروبا،عن طريق حماية حقوق الإنسان من خلال "الحق في الحياة، الحق في الحرية و تجريم الإرهاب "و الذي يعتبر جوهر الدبلوماسية الإنسانية الجزائرية في التعامل مع مشكل الطوارق،فهي تسعى جاهدة لاحتواء المشكل من بعده الإنساني القائم على الاعتراف بالإنسان و المستمد من مبادئ الكرامة الإنسانية. و الجدول الموضح أدناه يبين آليات الجزائر لتفعيل الدبلوماسية الإنسانية في شمال مالي:

[1] عربي بومدين و فوزية قاسي، **المقاربة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي:نحو تفعيل مبدأ الدبلوماسية الإنسانية**،مجلة المستقبل العربي،على الرابط:
http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/arabi_bu_madani_%20Moustaqbal_%20Arabi_%20456%20_final.indd-6.pdf ،بتاريخ: 22جانفي 2017،على الساعة 15سا:30دقيقة.

الآليات	طرق التفعيل
الآليات السياسية و الأمنية	البعد الداخلي: . تعزيز مراقبة الحدود من اجل توقيف عملية الهجرة غير الشرعية. 2. رسم مسار لتعزيز توطين الطوارق و إدخاله كعنصر فعال في المجتمعات. البعد الخارجي: 1. اللقاءات التنسيقية بين رؤساء و مسؤولي دول المنطقة. تطوير المسار الديمقراطي من خلال بناء السلام و تسوية النزاعات.
الآليات الاقتصادية	1. إجراءات فورية "تنمية الجنوب ،تمويل الهياكل القاعدية" 2. إحداث توازن ،تطوير الظروف الاقتصادية، المساواة و العدالة التوزيعية. 1. عدم التفرقة بين الجماعات و تجسيد مبدأ تكافؤ الفرص ،مكافحة الفقر و حماية حقوق الإنسان.
الآليات الاجتماعية	1. الإصلاح الثقافي و تغيير الذهنيات. خلق الوعي القومي و ضرورة الاعتراف بالأخر مع وجوب الاحترام.

الجدول رقم "01" يوضح آليات الجزائر لتفعيل البعد الإنساني في شمال مالي

المصدر: بومدين عربي و فوزية قاسي،مرجع سابق الذكر.

يلاحظ من خلال الجدول المدون أعلاه أن الدبلوماسية الجزائرية استعملت مجموعة من الوسائل التتي قد تكون كفيلة في تفعيل البعد الانساني من خلال تقسيمها الى آلية سياسية و اقتصادية و

اجتماعية ،و اجتماع الوسائل الثلاثة تحقق المقاربة الإنسانية الجزائرية القائمة على حماية الإنسان من ويلات النزاعات و الحروب نظرا لما لها من أضرار جسيمة .

و تأكيدا على ما سبق تقوم المقاربة الجزائرية على العمل السياسي و الحلول الداخلية في إطار الجوار [1]،و هدا من خلال سعيها لتعزيز العلاقات الثنائية الأطراف مع دول الساحل بغرض التعاون و التنمية للحد من التهديدات الصلبة و المرنة،معربة على أن التعاون العسكري غير كفيل بمسائل التنمية و التخلف و الفقر .

المطلب الثالث: تقييم الدبلوماسية الجزائرية في شمال مالي

إن مواقف الدبلوماسية الجزائرية المستوحاة من ميثاق طرابلس 1962 المؤسس لمبادئ السياسة الخارجية الجزائرية المستقلة،و المتبناة من معظم المنظمات الدولية و الإقليمية قائمة على مبادئ حسن الجوار،الاحترام و التقدير.يرجع سبب تبني الجزائر تلك المبادئ إلى التقاليد الثورية و تجاربها مع المحيط الخارجي علما أنها محددة في الدستور و تابثة لا تتغير بتغير الحكام و الرؤساء و حتى القضايا.

تعتبر منطقة الساحل منطقة التهديدات الأمنية، البشرية و البيئية تتحرك فيه الدبلوماسية الجزائرية بحركية و ديناميكية مكثفة استنادا على العمق الاستراتيجي باعتبارها بوابة إفريقيا نحو اروبا و البعد التاريخي،الإنساني و الحضاري.

ففي الحدود الجنوبية للجزائر عرفت دولة المالي أزمة انفصال الطوارق التي أنجرى عليها تداعيات على كل دول الساحل، السبب الذي أدى بالجزائر للتركيز على الحل السياسي السلمي و تفادي التدخل الأجنبي العسكري الذي قد يزيد من حدة المخاطر و التهديدات ، لكن الإشكال المطروح هو أن موقف الجزائر اتجاه الأزمة تعارض مع مبادئها الثابتة خاصة حين وافقت على فتح مجالها الجوي للقوات الجوية الفرنسية للقيام بعمليات العسكرية في شمال مالي ،ما جعلها لان تكون

[1] عربي بومدين و فوزية قاسي، **مرجع سابق** ،على الرابط:
http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/arabi_bu_madani_%20Moustaqbal_2abi_%20456%20_final.indd-6.pdf، بتاريخ: 10-04-2017،على الساعة: 17سا.

عرضت للانتقادات معربين:أن الجزائر بهذا القرار قد شجعت التدخل الأجنبي في شمال مالي مع العلم أن تراجعت الجزائر على هذا الأخير و تم غلقه لاحقا.

إضافة إلى ما سبق فالدبلوماسية الجزائرية تمتاز بطابعها الازموي أي تتحرك إلا وقت الأزمات و النزعات و ليس كل النزعات ، ما يجعلها جامدة و متقطعة و غير مستمرة مع دول الساحل نتيجة سيطرة العوامل الشخصية على الدبلوماسية معناه أن العلاقات مع الدول تتغير بتغير الرؤساء وهذا ما يعبر عن تراجع و انعدام الدبلوماسية في دول الساحل.

من الفروض أن تكون منطقة الساحل من أولويات الدبلوماسية الجزائرية شأنها شأن المغرب العربي و إفريقيا، من منطلق أن هذه المنطقة كانت محل تفاوض في اتفاقيات أيفيان لكن ما يلاحظ على الدبلوماسية الجزائرية أنها تهتم و تتجه نحو الشمال "اروبا" مرتكزة على الدبلوماسية المتعددة الأطراف .مافسح المجال لدول أخرى لإقامة مشاريع في المنطقة تعود بالسلب على المصالح الجزائرية.

تمتلك الجزائر كل المقومات الاقتصادية،الطبيعية،الدبلوماسية الفعالة التي تسمح لها من اجل تكون فاعل أساسي في أزمة شمال مالي إلا أنها تلتزم بالصمت في الكثير من القضايا.

عدم الاهتمام الدبلوماسية الجزائرية بالمجال الثقافي و الديني أي إمكانية ربط المنطقة بعامل الدين و اللغة و هذا باستخدام الزوايا التيجانية كورقة رابحة لحلحت الأوضاع في شمال مالي[1].

يطلق على الدبلوماسية الجزائرية بالدبلوماسية الحذرة من خلال سعيها بان لن تكون طرفا في أي نزاع بل تعمل من اجل لنجاح وساطتها عن طريق جمع الأطراف المتنازعة و حثهم على التفاوض من اجل تسوية النزاعات بالطرق السياسية السلمية.

[1] محمد الأمين بن عائشة،**مرجع سابق** ، على الرابط:

http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mhmd_amin_bn_3a2isha.pdf، بتاريخ 12-03-2017،على الساعة: 11سا:30د.

خلاصة الفصل الثالث

تصنف أزمة شمال مالي أو مشكل الطوارق ضمن النزاعات الاجتماعية المتأصلة، الحامل لعدة تداعيات و تهديدات بمختلف أنواعها أمنية إنسانية و بيئية...الأمر الذي استدعى التعامل معه بجدية و حذر.و هذا ما توجهت إليه الجزائر من خلال دبلوماسيتها الإنسانية المرنة أخذة في ذلك مبادئها الثابتة و محترمة لحقوق الإنسان، من خلال تشجيع الحوار السياسي الكفيل بحل هذا النوع من النزاعات نافية في ذلك مبدأ التدخل الأجنبي احتراما لسيادة دولة مالي.

الخاتمة

الخاتمة

يندرج موضوع بحث البعد الإنساني في الدبلوماسية الجزائرية في سياق الإجابة عن الإشكالية المطروحة حول ديناميكية الدبلوماسية الجزائرية و دورها في حماية الأمن القومي الجزائري و هذا من خلال الاعتماد على البعد الإنساني كوسيلة أساسية تهتم بالفرد من جهة و تحد من تسرب اللاجئين للأراضي الجزائرية في ظل الاظطربات الأمنية التي تعرفها دولة مالي من جهة أخرى.

إن اتفاقيات أيفيان هي التي أصلت لمبدأ البعد الإنساني في الدبلوماسية الجزائرية ،نظرا لمعاناة الجزائريين التي سببها الاستعمار الفرنسي مند 1830 و خاصة بعد أحداث 8ماي 1945، حين أدرك رواد الحركة الوطنية الجزائرية أن الكفاح و الثورة هو السبيل الأول و الأخير في استرجاع السيادة الدولية،و التي لن تكون إلا بالتفاوض حول استقلال الجزائر و التي توجت باتفاقيات ايفيان الموقعة بين المستعمر الفرنسي و الجزائر التي وضعت حد لاستعمار دام أكثر من 100سنة؛حيث وضعت الدبلوماسية الجزائرية كل مهارتها و ثقلها لإنجاح هذه المفاوضات و هذا لإرساء معالم الدولة الجزائرية المستقلة من خلال تحديد عدد من المبادئ تستعملها في توجهاتها الخارجية التي لا زلت تتبع إلى يومنا هذا.

كان توقيع الجزائر على العديد من الاتفاقيات و المعاهدات التي تهتم بالجانب الإنساني كالتوقيع على اتفاقية جنيف من اجل تقليل معاناة الضحايا أثناء النزاعات المسلحة احتراما لقواعد الإنسانية،لذا يعتبر البعد الإنساني بمثابة النقطة المتينة من في نزع فتيل النزاع الترقي المالي؛و هذا منخلال الاهتمام بالإنسان و حمايته من كافة الأضرار تحقيقا للسلم و الأمن الإفريقي.

و يعد نزاع الطوارق من اعقد المسائل التي تهدد الأمن القومي الجزائري نظرا لتمركز الطوارق في الحدود الجنوبية الجزائرية من جهة و انهيار الدولة الليبية التي أنتجت العديد من الهجرات البشرية و الإنسانية للجهة الجنوبية الجزائرية من جهة أخرى أدى بالدبلوماسية الجزائرية للتحرك و التوجه إلى وساطة تخدم السلم و الأمن في إفريقيا.فبالتركيز على البعد الإنساني و الحوار المباشر التي تعتبره الجزائر احد ملامح الأمن و الاستقرار في المنطقة سعت إلى تحقيقه منذ بداية النزاع .

و مهما عملت الدبلوماسية الجزائرية على ترسيخ عقيدتها الإنسانية التضامنية على المستوى الإفريقي و العالمي و التي أسفر عليه نتائج مرضية، فان التحدي الأبرز لها هو ما تملكه الجزائر من مؤهلات اقتصادية و سياسية و طبيعية إضافة إلى ارث حضاري و تاريخي تمكنها من لعب دورا أساسيا في إفريقيا. إلا أن ثبات مبادئها اتجاه كل النزعات و الأزمات القارية و الدولية يجعلها تتخبط في تناقضات التطبيق و المحافظة على المبادئ خاصة أذا تعلق الأمر بمسألة حماية الأمن القومي و الداخلي للجزائر.

كذلك النزعات الأهلية و الفساد السياسي و الاقتصادي في محيط الجزائر جيو استراتيجي يعطل من مهمة تفعيل الدبلوماسية الإنسانية الجزائرية في إفريقيا.و هنا نطرح التساؤل الأتي:

ما مستقبل ثبات مبادئ الدبلوماسية الجزائرية اتجاه التهديدات الأمنية الجديدة؟

قائمة المراجع

I. باللغة العربية

1) القوانين و الوثائق الرسمية

1. اتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين ،المادة01،سنة 1951.
2. الدستور الجزائري لسنة 1976.
3. الدستور الجزائري لسنة 1996.
4. الدستور الجزائري سنة2008.
5. ديباجة النظام الأساسي للحركة الدولية للصليب الأحمر و الهلال الأحمر سنة 1919.
6. ميثاق الأمم المتحدة، سنة 1945.

2) الموسوعات و القواميس

7. عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة،** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج.2، 1991)، ص.658.

3) ا لكتب

8. أبو عامر علاء، الوظيفة الدبلوماسية، نشأتها قواعدها و قوانينها، (عمان، دار الشروق، 2001).
9. أبو عباه سعيد محمد، **كتاب الدبلوماسية تاريخها مؤسستها أنواعها قوانينها،** (دار شيماء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2000).

10. أجقو علي،**المغرب الأوسط من مجتمع القبيلة إلى مجتمع الدولة الأمة**،(الجزائر،شركة باتيت،2002).

11. الإبراهيمي عبد الحميد، **المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية**، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1996).

12. الدسوقي إبراهيم ناهد ،**دراسات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر الحركة الوطنية في فترة ما بين الحربين 1918-1939**،(الإسكندرية،منشأة المعارف،2001).

13. العربي إسماعيل ،**العلاقات الدبلوماسية الجزائرية في عهد الأمير عبد القادر**،(الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية،1982).

14. بكاي منصف ، **دور الجزائر و دبلوماسيتها في تحرير إفريقيا**،(الجزائر،دار الامة،2007).

15. بن خدة بن يوسف ، ترجمة زغدار لحسن و جبائلي محل العين ،**اتفاقيات ايفيان-نهاية حرب التحرير في الجزائر**، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،1987).

16. بوالصفاف عبد الكريم ،**جمعية علماء المسلمين الجزائريين و علاقاتها بالحركات الأخرى 1937-1945:دراسة تاريخية و إيديولوجية مقارنة**،(الجزائر،المؤسسة الوطنية للاتصال و النشر،1996).

17. بومدين هواري ،**خطب الرئيس بومدين 19جوان 1960-19جوان 1970**،(الجزائر،وزارة الإعلام و الثقافة،1970).

18. حجازي أكرم، **بعد نصف قرن الحركة الوطنية الفلسطينية الراهنة من الداخل**،(بيروت،د.د.ن،ط، 2010).

19. رزيق المخادمي عبد القادر ،***الاتحاد من أجل المتوسط ،الأبعاد و الأفاق***،(ديوان المطبوعات الجامعية،2009-2010).

20. ركرين كريستوف و د . حقي سعد ، **مبادئ العلاقات الدولية**،(عمان، دار وائل للطباعة و النشر، 2000).

21. سالم محمد بهي الدين ،**ابن باديس فارس الإصلاح و التنوير** ،(القاهرة،دار الشروق،1999).

22. سعد الله أبو قاسم ،**أبحاث و أراء في تاريخ الجزائر**،(الجزائر،عالم المعرفة للنشر،2009).

23. شنه احمد ،**العاصفة الزرقاء، تفاصيل حرب مدمرة انتهت على طاولة مفاوضات جزائرية**، (الجزائر، مؤسسة هديل للنشر و التوزيع، ب.س.ن)

24. صيام أحمد عزه ،**تاريخ الفكر الاجتماعي**،(مصر،كلية الآداب،جامعة بنها،2012).

25. فاضل محمد زكي، **الدبلوماسية في النظرية و التطبيق**، (**جامعة** بغداد، الطبعة 04، 1975).

26. د.فوق العادة سموحي ، **الدبلوماسية الحديثة**،(بيروت،دار اليقظة العربية،1973).

27. قنان جمال ،**قضايا و دراسات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر** ،(الجزائر،المؤسسة الوطنية للاتصال و النشر،1994).

28. كونتاو ابراهيم ،**النزاع المسلح في مالي: قراءات افريقية**،(السعودية،الشركة الوطنية لتوزيع السعودية،2013).

29. محمد عبد الغفار،**فض النزاعات في الفكر و الممارسة الغربية: الدبلوماسية الوقائية و صنع السلام لنظم الوقائية الحكومية و غير حكومية**،(الجزائر، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع،2004).

30. مقلد اسماعيل صبري ، **الإستراتيجية و السياسة الدولية:المفاهيم و الحقائق الأساسية**،(بيروت،مؤسسة الأبحاث العربية،1979).

31. مناصرية يوسف،**الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين العالميتين1919-1939**،(الجزائر،المؤسسة الوطنية للكتاب،1988).

32. مورتمر سيلرز ، **النظام العالمي الجديد**،(الأردن،دار فارس للنشر و التوزيع،2001).

33. مهنا محمد ناصر و خلدون ناجي معروف، **تسوية المنازعات الدولية مع دراسة مشكلات الشرق الأوسط**،(مكتبة غربي،د.س.ط).

34. ولد إبراهيم الحاج،**تعزيز الأزمة في شمال مالي:انفجار الداخل و تداعيات الإقليم**،(الدوحة،مركز الجزيرة للدراسات،2012).

35. وحدة البحوث و التوثيق، **تطور الدبلوماسية الجزائرية 1830-1962**،(الجزائر،منشورات المركز الوطني).

4) المقالات العلمية

36. **الدبلوماسية الجزائرية: من دبلوماسية تقرير السلام إلى دبلوماسية تصدير السلام**،مجلس الأمة،العدد،72،(نوفمبر،2016).

37. الشرقاوي محمد عيسى ،**صراع الصحراء و المبادرة المغربية**، (مجلة السياسة الدولية،العدد،60، 1981).

38. بوزادية جمال، **البعد الاستراتيجي في مالي و تداعياتها على بلدان المغرب العربي**،مجلة الفكر،العدد,5،(مايو،2013).

39. بومدين محمد، **المساعدات الإنسانية بين الحق و الذريعة للتدخل الدولي في شؤون دول الجنوب**(،مجلة دراسات ليبيا،العدد الرابع عشر للسنة الرابعة،الخريف،2000).

40. حسين مصطفى جاسم ،**جامعة الدول العربية بين مشاريع الإصلاح و محدداته**،(مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية،العدد،07).

41. خالد الربيع وليد ، **الحصانات و الامتيازات الدبلوماسية في الفقه الإسلامي و القانون الدولي**،(مجلة الفقه و القانون،2013).

42. **ملف الدبلوماسية الجزائرية عبر التاريخ المعاصر 1830-1962**، (مجلة الجيش، العدد، 531).

5) الرسائل و الاطاريح

43. العايب سليم ،**الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي**،(الجزائر،كلية الحقوق،جامعة الحاج لخضر باتنة ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية،2010-2011).

44. ايدابير احمد ،**التعددية الإثنية و الأمن المجتمعي:دراسة حالة مالي**،(الجزائر،كلية العلوم السياسية و الإعلام،جامعة الجزائر3، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية،تخصص:الدراسات الأمنية و الإستراتيجية،2011-2012).

45. بن صاف فرحات ،**العلاقات القنصلية**،(الجزائر،كلية الحقوق، جامعة قسنطينة1،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق،2013-2014).

46. بودرداربن منيرة ،**دور الدبلوماسية غير الرسمية في تنفيذ السياسة الخارجية:دراسة حالة الو.م.أ**،(الجزائر،كلية الحقوق و العلوم السياسية،جامعة قسنطينة ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص: ديمقراطية و الحكم الراشد،2008-2009).

47. بومدين عربي ،**واقع الأمن الإنساني في الساحل الإفريقي و أثره على الأمن الجزائري:مالي نموذجا**،(الجزائر،كلية الحقوق و العلوم السياسية،جامعة وهران،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: العلاقات الدولية و امن الدولي،2013-2014).

48. بويبية نبيل ،**المقاربة الجزائرية اتجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى**،(الجزائر،كلية العلوم السياسية والإعلام،جامعة الجزائر03،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية،تخصص:دراسات مغاربية،2010-2011).

49. بيرم كمال ،**الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية في الحضنة الغربية فترة الاحتلال الفرنسي 1830-1954**،(الجزائر،كلية الآداب و العلوم الاجتماعية،جامعة منتوري قسنطينة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص: التاريخ الحديث و المعاصر،2010-2011).

50. توريت الزايدي و لعزيز ياسين،**بناء السلم في مالي:الفرص و التَحديات**،(الجزائر،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة 08ماي 1945 قالمة ،مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر في العلوم السياسية،تخصص:علاقات دولية ودراسات أمنية،2014-2015).

51. خلفة نادية ،**آليات حماية حقوق الإنسان في المنظومة القانونية الجزائرية:دراسة حالة بعض الحقوق السياسية**،(الجزائر،كلية الحقوق،جامعة الحاج لخضر باتنة،أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم القانونية تخصص:قانون دستوري،2009-2010).

52. ربيع زاهي،**التدخل الدول الإنساني المسلح**،(الجزائر،كلية العلوم القانونية و السياسية، جامعة د. الطاهر مولاي،السعيدة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القانون الدولي و العلاقات الدولية،تخصصا:القانون الدولي العام 2012،).

53. سماره فيصل ،**البعد الإنساني في الشراكة الاورومغاربية من مسار برشلونة إلى غاية مشروع الاتحاد من أجل المتوسط(1995-2008)**،(الجزائر،كلية العلوم السياسية، جامعة مولود معمري ،تيزي وزو، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص،2013).

54. عبد النبي مصطفى ،**استفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية**،(الجزائر،كلية الحقوق،جامعة الجزائر1، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة،تخصص: قانون عام، 2013، 2014).

55. عديلة محمد الطاهر ،**أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية1999-2004**،(الجزائر،كلية الحقوق،جامعة منتوري قسنطينة،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية،تخصص: العلوم السياسية و العولمة،2004-2005).

56. قارة ليلى، **الوساطة الجزائرية في النزاع الداخلي المالي 1963/2010**، (الجزائر، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر3، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص: دبلوماسية، 2011).

57. قجالي محمد ،**ضبط الحدود الإقليمية و مبدأ حسن الجوار الحالة الجزائرية التونسية**،(الجزائر،كلية الحقوق،جامعة الجزائر،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي و العلاقات الدولية،1990).

58. منغور أحمد ، **موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954-1962**،(الجزائر،كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية،جامعة منتوري قسنطينة،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحركة الوطنية،2005-2006).

6) التقارير

59. **التقرير السنوي للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، سنة 2013**

60. **التقرير السنوي للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، سنة 2014**

61. **التقرير العالمي لحقوق الإنسان 2017.**

7) المراجع الالكترونية

62. **الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر و الهلال الأحمر**،نقلا عن:
http://www.ifrc.org/ar/who-we-are

63. أخميس حنان ، **تاريخ الدبلوماسية** ،نقلا عن
.http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/m_abhath-t-1html:

64. أسعد عبد الرحمان ، **الموسوعة الفلسطينية**،نقلا
عن:http://www.palestinapedia.net/.

65. الصليب الأحمر اللبناني ،نقلاعن
http://www.redcross.org.lb/SubPageAr.aspx?pageid=495:

66. الأنصاري علي،**صراع رعاية المفاوضات بين مالي و الطوارق يعمق الخلاف الليبي الجزائري**،نقلاعن:

.http://www.amazighworld.org/arabic/human_rights/index_show.php

67. الأنصاري عمر ، **يوم للسلام و أخر للحرب**،جريدة الشرق الأوسط ليوم 16-02-2007،نقلاعن:http://archive.aawsat.com/details.asp?article

68. الزغبي نبيل جمال ،**ماذا لو أعلن الطوارق دولة في شمال مالي؟ التداعيات على النيجر و الجزائر و ليبيا**،مركز الناظور للدراسات و الأبحاث,نقلا

عن:/http://natourcenter.info/portal/2012/04/08/ .

69. **المصادقة بالجزائر على مشروع خطة العمل العربية لتطبيق القانون الدولي الإنساني للفترة 2014-2016**،نقلا عن

.http://www.menara.ma/ar/2014/11/06/1442955:

70. **الموسوعة السياسية**، نقلا عن:political-encyclopedia.Org .

71. بوابة إفريقيا الإخبارية، نقلا عن:http://www.afrigatenews.net/content .

72. بومدين عربي ،**أزمة شمال مالي و المقاربة الجزائرية**،نقلا عن:

.http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp3

73. بومدين عربي و قاسي فوزية، **المقاربة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي:نحو تفعيل مبدأ الدبلوماسية الإنسانية**،مجلة المستقبل العربي،نقلا عن:

http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/arabi_bu_madani_%20Moustaqbal_%20Arabi_%20456%20_final.indd-6.pdf

74. بوشريف،24لاجئ سوري في الجزائر،نقلا عن

.http://www.echoroukonline.com/ara/articles/254471.html:

75. **تصريح السيدة رئيسة الهلال الأحمر الجزائري سعيدة بن حبيلس حول عملية الترحيل التي مست الأفارقة النيجيريين**،نقلا عن

. http://www.djazairess.com/ennahar/231116:

76. **تصريح الرئيس السابق للرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان السيد غشير بوجمعة في حوار مع الجزيرة حول وضع اللاجئين في الجزائر**،نقلا عن:

.http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2016/7/15

77. تصريح مدير معهد الأمم المتحدة للتكوين و البحث حول دور الجزائر في إرساء السلم و الأمن الدوليين ،نقلا عن:http://fibladi.dz/الأخبار/الأحداث/item/65875.

78. ح. سليمان ، **مدلسي يعلن تأييد الجزائر لحل سياسي في شمال مالي**،جريدة الخبر نشر يوم 2012/02/15، نقلا على:http://www.djazairess.com/elkhabar/280321.

79. الإسلام خادم ،**حقوق الإنسان في الجزائر**،منتديات ستار تايمز،شؤون قانونية،نقلا عن:http://www.startimes.com/?t=26429646

80. خلفي عبد الرحمان ، **تطبيق المعاهدات الإنسانية في الدساتير و القوانين الجزائية الداخلية**،نقلا عن:file:///C:/Users/**Acer**/Downloads/c0216d275fc3bae278c8f4e9c6d03e10.pdf.

81. صلاح خالد،**سفير كينيا: الجزائر تلعب دورا مهما في إرساء السلم و الأمن في إفريقيا**،نقلا عن :https://www.youm7.com/story/2017/1/19،بتاريخ05-05-2017.

82. **القانون الأساسي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين**، نقلا

عن:http://www.anhri.net/docs/undocs/nz.shtml

83. قدادرة عاطف ، **مجلس الأمن الإفريقي يدعو لوساطة بين باماكو و الأزواد ،جريدة الخبر نشر يوم2012/03/22**، نقلا عن :http://www.djazairess.com/elkhabar/284270

84. ماورير بيتر ، **الأمير عبد القادر أول الداعين لتقنين القانون الدولي الإنساني**،جريدة المجاهد،قسم الأمير عبد القادر،نقا على:http://www.elmoudjahid.com/ar/flash-actu/2000.

85. محمد سيدمو،**الجزائر تلغي 1.5 مليار دولار من الديون في ظرف أسبوع**،نقلا عن:

.http://www.elbilad.net/archives/98526

86. مروة توفيق، **الاتحاد الإفريقي بين عجز التمويل و التدخل الخارجي**,نقلا عن:http://www.ahram.org.eg/NewsQ/472841.aspx.

87. **معاهدة الحدود الولية و حسن الجوار بين إيران و العراق في 26ديسمبر 1975**،نقلا عن:

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/IraqKwit/4/doc08.doc_cvt.htm

88. **موقع وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية:http://www.mae.gov.dz.**

89. وردة.ي،**بلعيز ينصب اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني** ،جزايرس،نقلا عن :http://www.djazairess.com/elmoustakbel/1000819.

II. باللغة الانجليزية

1. Books

1. Boumahdi Belkacem ,**a political history of the western Sahara** , (England ,university of Southampton,1988).
2. Colman philpson, **The international Law and customers of ancient Greece and Rome**,(London, vol1 ,1911).
3. Eillen Yong, **The development of the Law of diplomatic relations** , (London ,British yearbook,1966).
4. Ihaq Mahbub,**a new framework for development Cooperation**, united Nations puplications,(New York,decembre,1993) .
5. Jeffrey Mapendere ,**Track one and halfdiplomacy and thecomplementairty of tracks**,(culture of peace,1981) .
6. Vessalloc, **The concular network of XVIII Century ,Proceedings of history week** ,(Malt,1996).

III. باللغة الفرنسية

1) Les Ouverages

1. Ksentini Ouhaché Fatima Zohra ,**Les procédures onusiennes protection des droits de l'homme, Recours et detours**,(Paris,editions publind 1994).

2) Sites internetes

2. **http://4.bp.blogspot.com/-Carte_peuple_touareg_ar.jpg**

الفهرس

المحتويات **الصفحة**

مقدمة.....**10**

الفصل الأول: **عموميات حول الدبلوماسية الجزائرية**.....*16*

المبحث الأول: إطار مفاهيمي عام حول الدبلوماسية.....17

المطلب الأول:نشأة و تطور الدبلوماسية.....17

المطلب الثاني: مفهوم الدبلوماسية.....22

المطلب الثالث: أنواع الدبلوماسية.....24

المبحث الثاني:تاريخ الدبلوماسية الجزائرية.....26

المطلب الأول: ميلاد الدبلوماسية الجزائرية.....26

المطلب الثاني:إحياء الدبلوماسية الجزائرية مع زعماء الحركة الوطنية.....28

المطلب الثالث:مفاوضات ايفيان و نتائجها.....30

المبحث الثالث:أسس الدبلوماسية الجزائرية.....33

المطلب الأول:مبادئ الدبلوماسية الجزائرية.....33

المطلب الثاني: مميزات الدبلوماسية الجزائرية.....34

المطلب الثالث:وسائل الدبلوماسية الجزائرية.....35

الفصل الثاني: البعد الإنساني و الدبلوماسية الجزائرية.....39

المبحث الأول: ماهية البعد الإنساني.....39

المطلب الأول: تعريف البعد الإنساني.....39

المطلب الثاني: أشكال البعد الإنساني و خصائصه.....40

المطلب الثالث: المفاهيم ذات الصلة بالبعد الإنساني.....42
المبحث الثاني: مظاهر البعد الإنساني للدبلوماسية الجزائرية.....45
المطلب الأول: الجزائر و دعم حركات التحرر 45
المطلب الثاني:الجزائر والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر و الهلال الأحمر 48
المطلب الثالث:الجزائر و المفوضية السامة للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.....50
المبحث الثالث: المساعدات الإنسانية الجزائرية داخل المنظمات الدولية الإقليمية...53
المطلب الأول: المساعدات الإنسانية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة.....53
المطلب الثاني: المساعدات الإنسانية الجزائرية في جامعة الدول العربية.....54
المطلب الثالث: المساعدات الإنسانية الجزائرية في الاتحاد الإفريقي.....55

الفصل الثالث: تفعيل البعد الإنساني للدبلوماسية الجزائرية(نموذج دولة مالي).....59
المبحث الأول: انجازات الدبلوماسية الجزائرية.....60
المطلب الأول: القانون الدولي الإنساني.....60
المطلب الثاني:حقوق الإنسان.....62
المطلب الثالث: تصدير السلام.....64
المبحث الثاني: خلفيات الأزمة في المالي.....66
المطلب الأول: طبيعة الأزمة في المالي.....66
المطلب الثاني: أسباب مشكل الطوارق في المالي.....69
المطلب الثالث:تداعيات أزمة شمال مالي على الجزائر.....71
المبحث الثالث: الدبلوماسية الجزائرية اتجاه أزمة المالي.....74

المطلب الأول: الوساطة الجزائرية في أزمة المالي.....78
المطلب الثاني:المقاربة الإنسانية الجزائرية في مالي.....79
المطلب الثالث: تقييم الدبلوماسية الجزائرية في شمال مالي.....81
خاتمة.....85

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	آليات الجزائر لتفعيل البعد الإنساني في شمال مالي	80

فهرس الخرائط

رقم الخريطة	عنوان الخريطة	الصفحة
01	توضح مناطق انتشار و تواجد الطوارق في منطقة الساحل الإفريقي	67

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
جدول رقم 01	آليات الجزائر لتفعيل البعد الإنساني في شمال مالي	72

فهرس الخرائط

رقم الخريطة	عنوان الخريطة	الصفحة
خريطة رقم 01	خريطة توضح مناطق انتشار و تواجد الطوارق في منطقة الساحل الإفريقي"	58

الفهرس

المحتويات **الصفحة**

مقدمة 01

الفصل الأول: التطور الفكري و ألممارستي للدبلوماسية الجزائرية.....07

المبحث الأول: إطار مفاهيمي عام حول الدبلوماسية.....**08**

المطلب الأول:نشأة و تطور الدبلوماسية.....**08**

المطلب الثاني: مفهوم الدبلوماسية.....**13**

المطلب الثالث: أنواع الدبلوماسية.....**15**

المبحث الثاني:نشأة الدبلوماسية الجزائرية.....**18**

المطلب الأول: تطور الدبلوماسية الجزائرية.....**18**

المطلب الثاني:إحياء الدبلوماسية الجزائرية مع زعماء الحركة الوطنية.....**20**

المطلب الثالث:مفاوضات ايفيان و نتائجها.....**22**

المبحث الثالث:أسس الدبلوماسية الجزائرية.....**25**

المطلب الأول:مبادئ الدبلوماسية الجزائرية.....**25**

المطلب الثاني: خصائص الدبلوماسية الجزائرية.....**26**

المطلب الثالث:وسائل الدبلوماسية الجزائرية.....**27**

الفصل الثاني: *الجانب الإنساني و الدبلوماسية الجزائرية*.....31
المبحث الأول: مدخل للبعد الإنساني.....**31**
المطلب الأول: تعريف البعد الإنساني.....**31**
المطلب الثاني: أشكال البعد الإنساني و خصائصه.....**32**
المطلب الثالث: المفاهيم ذات الصلة بالبعد الإنساني.....**33**
المبحث الثاني: مظاهر الجانب الإنساني للدبلوماسية الجزائرية.....**36**
المطلب الأول: الدبلوماسية الجزائرية و دعم حركات التحرر.....**36**
المطلب الثاني: الدبلوماسية الجزائرية و الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر و الهلال الأحمر.....**39**
المطلب الثالث: الدبلوماسية الجزائرية و المفوضية السامة للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.....**41**
المبحث الثالث: المساعدات الإنسانية الجزائرية داخل المنظمات الدولية الإقليمية..**44**
المطلب الأول: المساعدات الإنسانية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة.....**44**
المطلب الثاني: المساعدات الإنسانية الجزائرية في جامعة الدول العربية.....**45**
المطلب الثالث: المساعدات الإنسانية الجزائرية في الاتحاد الإفريقي.....**46**

الفصل الثالث: الدبلوماسية الجزائرية في بعدها الإنساني (نموذج أزمة المالي)..50
المبحث الأول: ممارسات الدبلوماسية الجزائرية في المجال الإنساني.....**51**
المطلب الأول: تفعيل القانون الدولي الإنساني.....**51**
المطلب الثاني: تقنين حقوق الإنسان.....**53**
المطلب الثالث: تعزيز السلام.....**55**

المبحث الثاني: خلفيات الأزمة في المالي.....**57**
المطلب الأول: طبيعة الأزمة في المالي.....**57**
المطلب الثاني: أسباب أزمة الطوارق في شمال مالي.....**60**
المطلب الثالث:تداعيات أزمة شمال مالي على الجزائر.....**62**
المبحث الثالث: الدبلوماسية الجزائرية اتجاه أزمة المالي.....**65**
المطلب الأول: الوساطة الجزائرية في أزمة المالي.....**65**
المطلب الثاني:المقاربة الإنسانية الجزائرية في مالي.....**70**
المطلب الثالث: تقييم الدبلوماسية الجزائرية في شمال مالي.....**72**

خاتمة.....**77**